The amended articles in the Memorandum of Association and Articles of Association of Emirates Islamic Bank PJSC in accordance with the last amendment carried out on the Commercial Companies Law and the regulations governing the Bank)

المواد المعدلة في عقد التاسيس و النظام الاساسي لمصرف الإمارات الاسلامي وفقا لتعديل الاخير في قانون الشركات التجاري و اللوائح التي يخضع له المصرف

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
1	تأسست الشركة (شركة مساهمة عامة) تحت اسم بنك الشرق الأوسط كشركة عامة ذات مسؤولية محدودة بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي بتاريخ 4 أكتوبر 1975 تحت اسم البنك الوطني للشرق الأوسط وحسبما تم تعديله بالمرسوم الأميري المؤرخ في 3 أبريل 1976 وتم تحويله كشركة مساهمة عامة في 18 يوليو 1995 وتم تحويله إلى مصرف الإمارات الإسلامي في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بعد موافقة السلطات المختصة وبموجب الرخصة التجارية رقم 107585 صادرة بتاريخ 1982/05/31 من دائرة التنمية الاقتصادية بإمارة دبي وبموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الموثق بتاريخ 2004/04/19 امام كاتب العدل بإمارة دبي ووفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له تم تعديل وضعه القانوني ليتوافق مع أحكام قانون الشركات التجارية (على النحو المذكور في النظام الأساسي – "النظام الأساسي" المرفق مع عقد التأسيس) وعقد التأسيس هذا كشركة مساهمة عامة تلتزم بالشريعة الإسلامية في جميع أعمالها وأوجه نشاطها بما في ذلك تلقي الودائع واستثمارها بصيغ وأشكال استثمار وعقود تمويل شرعية، وذلك على النحو المفصل في النظام الأساسي و عقد تأسيسها. ولما كان القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية قد نص على إلغاء القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وأوجب على الشركات المساهمة العامة القائمة بتعديل أنظمتها الأساسية بما يتوافق مع أحكامه. بتاريخ [ ] 2016/02/15 انعقد اجتماع الجمعية العمومية للشركة وقررت بموجب قرار خاص الموافقة على تعديل أحكام النظام الأساسي للشركة ليتوافق وأحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية وذلك على النحو التالي:	1	تأسست الشركة (شركة مساهمة عامة) تحت اسم بنك الشرق الأوسط كشركة عامة ذات مسؤولية محدودة بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي بتاريخ 4 أكتوبر 1975 تحت اسم البنك الوطني للشرق الأوسط وحسبما تم تعديله بالمرسوم الأميري المؤرخ في 3 أبريل 1976 وتم تحويله كشركة مساهمة عامة في 18 يوليو 1995 وتم تحويله إلى مصرف الإمارات الإسلامي في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بعد موافقة السلطات المختصة وبموجب الرخصة التجارية رقم 107585 صادرة بتاريخ 1982/05/31 من دائرة التنمية الاقتصادية بإمارة دبي وبموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الموثق بتاريخ 2004/04/19 امام كاتب العدل بإمارة دبي ووفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له تم تعديل وضعه القانوني ليتوافق مع أحكام قانون الشركات التجارية (على النحو المذكور في النظام الأساسي – "النظام الأساسي" المرفق مع عقد التأسيس) وعقد التأسيس هذا كشركة مساهمة عامة تلتزم بتطبيق أحكام بالشريعة الإسلامية في جميع أعمالها وأوجه نشاطها بما في ذلك تلقي الودائع واستثمارها بصيغ وأشكال استثمار وعقود تمويل شرعية، وذلك على النحو المفصل في النظام الأساسي و عقد تأسيسها. ~~ولما كان القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية قد نص على إلغاء القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وأوجب على الشركات المساهمة العامة القائمة بتعديل أنظمتها الأساسية بما يتوافق مع أحكامه.~~ بتاريخ [ ] ~~2016/02/15~~ انعقد اجتماع الجمعية العمومية للشركة وقررت بموجب قرار خاص الموافقة على تعديل أحكام النظام الأساسي للشركة ليتوافق وأحكام المرسوم بالقانون ~~الا~~تحادي رقم (322) لسنة 2021~~2015~~ في شأن الشركات التجارية وذلك على النحو التالي:	التعديل لغرض تحديث البيانات
	The Company (Public Joint Stock Company) has been incorporated under the name of Middle East Bank as a public limited liability company under the Amiri Decree issued by H.H. Shaikh/ Rashid Bin Saeed Al Maktoum, Ruler of Dubai, on 4 October 1975, under the name of National Bank of the Middle East as amended under the Amiri Decree dated 3 April 1976, and its legal status was changed to a Public Joint Stock Company on 18 July 1995, and then changed to be Emirates Islamic Bank, in the emirate of Dubai, UAE, after obtaining the approval of the competent authority, and pursuant to the trade license no. 107585 issued on 31/05/1982 by the Department of Economic Development – Dubai, and in accordance with the Company’s Memorandum of Association and Articles of Association notarised by the Notary Public in the emirate of Dubai on 19/04/2004 and in accordance with the Federal Law No. 8 of 1984 concerning Commercial Companies and the laws		The Company (Public Joint Stock Company) has been incorporated under the name of Middle East Bank as a public limited liability company under the Amiri Decree issued by H.H. Shaikh/ Rashid Bin Saeed Al Maktoum, Ruler of Dubai, on 4 October 1975, under the name of National Bank of the Middle East as amended under the Amiri Decree dated 3 April 1976, and its legal status was changed to a Public Joint Stock Company on 18 July 1995, and then changed to be Emirates Islamic Bank, in the emirate of Dubai, UAE, after obtaining the approval of the competent authority, and pursuant to the trade license no. 107585 issued on 31/05/1982 by the Department of Economic Development – Dubai, and in accordance with the Company’s Memorandum of Association and Articles of Association notarised by the Notary Public in the emirate of Dubai on 19/04/2004 and in accordance with the Federal Law No. 8 of 1984 concerning Commercial Companies and the laws amending thereof, then its legal status was changed to conform with the provisions of the	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	amending thereof, then its legal status was changed to conform with the provisions of the Commercial Companies Law (as defined in the Articles of Association – “**Articles of Association**” - attached to this Memorandum of Association) and this Memorandum of Association as a public Joint Stock company complying with the application of the Islamic Sharia provisions to its business and aspects of activities including the receipt of deposits and investment thereof in a Sharia investment forms and a finance contracts formulas, as detailed in the Articles of Association and Memorandum of Articles. Whereas the Federal Law no. (2) of 2015 concerning Commercial Companies, replacing the Federal Law no. (8) of 1984 concerning Commercial Companies and the laws amending thereof, requesting the existing Public Joint Stock Companies to amend their Articles of Associations in accordance therewith. On 15/2/2016, the Company’s General Meeting was held and resolved under a special resolution approving the amendment of the Company’s Articles of Association to reflect the provisions of the Federal Law No. 2 of 2015 concerning Commercial Companies, as follows:		Commercial Companies Law (as defined in the Articles of Association – “**Articles of Association**” - attached to this Memorandum of Association) and this Memorandum of Association as a public Joint Stock company complying with the application of the Islamic Sharia provisions to its business and aspects of activities including the receipt of deposits and investment thereof in a Sharia investment forms and a finance contracts formulas, as detailed in the Articles of Association and Memorandum of Articles~~. Whereas the Federal Law no. (2) of 2015 concerning Commercial Companies, replacing the Federal Law no. (8) of 1984 concerning Commercial Companies and the laws amending thereof, requesting the existing Public Joint Stock Companies to amend their Articles of Associations in accordance therewith.~~ On [ ]~~15/2/2016,~~ the Company’s General Meeting was held and resolved under a special resolution approving the amendment of the Company’s Articles of Association to reflect the provisions of the Federal Decree Law No. ~~2~~32 of 20~~1~~215 concerning Commercial Companies, as follows:	
5	تراعي الشركة في جميع أعمالها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتمارس نشاطها في تلقي الودائع واستثمارها وتقديم خدماتها بما يتفق مع هذه الأحكام، وللشركة أن تقوم بكافة الأعمال وتباشر كافة النشاطات المصرفية والاستثمارية والمالية والتجارية والخدمية وغيرها من الأعمال التي تجيزها الشريعة الإسلامية، لحسابها أو لحساب الغير، وللشركة كذلك أن تقوم في حدود أحكام الشريعة الإسلامية، لحسابها أو لحساب الغير، بجميع أنواع الخدمات والعمليات المصرفية والاستثمارية والتمويلية التي تجيزها القوانين واللوائح والأنظمة.	5	تراعي الشركة في جميع أعمالها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والالتزام بالشريعة الإسلامية، وتمارس نشاطها في تلقي الودائع واستثمارها وتقديم خدماتها بما يتفق مع هذه الأحكام، وللشركة أن تقوم بكافة الأعمال وتباشر كافة النشاطات المصرفية والاستثمارية والمالية والتجارية والخدمية وغيرها من الأعمال بشرط الالتزام ~~بالتي تجيزها~~ الشريعة الإسلامية، لحسابها أو لحساب الغير، وللشركة كذلك أن تقوم في حدود أحكام الشريعة الإسلامية، لحسابها أو لحساب الغير، بجميع أنواع الخدمات والعمليات المصرفية والاستثمارية والتمويلية التي تجيزها القوانين واللوائح والأنظمة.	التعديل لغرض اعتماد التعريف حسبما هو وارد في معايير الحوكمة الشرعية الصادرة عن المصرف المركزي
	مع مراعاة القانون والأنظمة المطبقة، يجوز للشركة القيام بالأعمال التالية:		مع مراعاة القانون والأنظمة المطبقة، يجوز للشركة القيام بالأعمال التالية بشرط الالتزام بالشريعة الإسلامية:	التعديل لغرض اعتماد التعريف حسبما هو وارد في معايير الحوكمة الشرعية الصادرة عن المصرف المركزي
	تفسر أغراض وصلاحيات الشركة المنصوص عليها في الفقرات أعلاه تفسيراً واسعاً يحقق أغراض الشركة ويمكنها من ممارسة جميع التصرفات والأنشطة والمعاملات التي تجيزها الشريعة الإسلامية بأوسع معانيها، ويجوز للشركة أن تحقق أغراضها وتمارس صلاحيتها المذكورة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الأماكن الأخرى على امتداد العالم، كما يجوز لها توسيعها وتغييرها وتعديلها بأي طريقة من وقت لأخر وبقرار خاص من الجمعية العمومية طبقاً لأحكام قانون الشركات التجاري، ولا يحدها في ذلك سوى ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وبأحكام التشريعات والقوانين النافذة.		تفسر أغراض وصلاحيات الشركة المنصوص عليها في الفقرات أعلاه تفسيراً واسعاً يحقق أغراض الشركة ويمكنها من ممارسة جميع التصرفات والأنشطة والمعاملات بشرط الالتزام ~~بالتي تجيزها~~ الشريعة الإسلامية بأوسع معانيها، ويجوز للشركة أن تحقق أغراضها وتمارس صلاحيتها المذكورة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الأماكن الأخرى على امتداد العالم، كما يجوز لها توسيعها وتغييرها وتعديلها بأي طريقة من وقت لأخر وبقرار خاص من الجمعية العمومية طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية، ولا يحدها في ذلك سوى ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وبأحكام التشريعات والقوانين النافذة.	التعديل لغرض اعتماد التعريف حسبما هو وارد في معايير الحوكمة الشرعية الصادرة عن المصرف المركزي
	In all of its business, the Company shall observe the application of the provisions of Islamic Sharia, and shall carry on its activity in receiving and investing deposits and providing its services in accordance with these provisions. The Company may undertake all businesses and carry on all banking, investment, financial, commercial and service activities, and other works permitted by the Islamic Sharia, for its account or for the account of third parties. Within the limits of the Islamic Sharia, the Company may perform, for its account or for the account of third parties, all kinds of banking, investment and financing services and operations permitted by applicable laws, rules and regulations.		In all of its business, the Company shall observe the application of the provisions of Islamic ~~Sharia~~Shari’ah, Compliance with Islamic Shari’ah and shall carry on its activity in receiving and investing deposits and providing its services in accordance with these provisions. The Company may undertake all businesses and carry on all banking, investment, financial, commercial and service activities, and other works subject to Compliance with ~~permitted by the~~ Islamic ~~Sharia~~Shari’ah, for its account or for the account of third parties. Within the limits of the Islamic ~~Sharia~~Shari’ah, the Company may perform, for its account or for the account of third parties, all kinds of banking, investment and financing services and operations permitted by applicable laws, rules and regulations.	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	Subject to applicable law and regulation, the Company may carry on the following business:		Subject to applicable law and regulation, the Company may carry on the following business subject to Compliance with Islamic Shari’ah:	
	The Company objects and powers provided for in the above paragraphs shall be widely interpreted in a way which achieves the Company objects and enables it to practice all acts, activities and transactions permitted by the Islamic Sharia in the widest meaning. The Company may achieve its objects and practice its said powers in the United Arab Emirates or any other part throughout the world. The Company may also expand, change and modify the same in any way from time to time upon a by resolution special in general meeting, in accordance with the provisions of Commercial Companies Law. The Company shall not be restricted to do the same, except by the necessity of complying with the provisions of Islamic Sharia and the provisions of applicable legislations and laws.		The Company objects and powers provided for in the above paragraphs shall be widely interpreted in a way which achieves the Company objects and enables it to practice all acts, activities and transactions permitted by the Islamic ~~Sharia~~Shari’ah in the widest meaning. The Company may achieve its objects and practice its said powers in the United Arab Emirates or any other part throughout the world. The Company may also expand, change and modify the same in any way from time to time upon a by resolution special in general meeting, in accordance with the provisions of Commercial Companies Law. The Company shall not be restricted to do the same, except by the necessity of complying with the provisions of Islamic ~~Sharia~~Shari’ah and the provisions of applicable legislations and laws.	
7(ج)	(ج) تلتزم الشركة بالقانون الاتحادي بشأن هيئة التأمين أو المصرف المركزي بحسب الاحوال فيما يتعلق بأغراض الشركة ويتعين موافقة الجهة (هيئة التأمين /المصرف المركزي) على أي تعديلات تطرأ على اغراض الشركة	7(ج)	(ج) تلتزم الشركة ب~~ال~~القانون ~~الاتحادي بشأن هيئة التأمين أو~~ المصرف المركزي ~~بحسب الاحوال~~ فيما يتعلق بأغراض الشركة ويتعين موافقة ~~الجهة (هيئة التأمين /~~المصرف المركزي~~)~~ على أي تعديلات تطرأ على أاغراض الشركة	حيث لم يعد هناك هيئة التأمين وتحويل جميل صلاحياتها للمصرف المركزي
	(C) The Company shall abide by the Federal Law concerning the Insurance Authority or Central Bank as the case may by, with respect to the Company’s objects, and the approval of the entity (Insurance Authority / Central Bank) for any amendments to the Company’s objects must be obtained.		(C) The Company shall abide by the Central Bank ~~Federal Law concerning the Insurance Authority or Central Bank as the case may by,~~ with respect to the Company’s objects, and the approval of the ~~entity (Insurance Authority /~~ Central Bank~~)~~ for any amendments to the Company’s objects must be obtained.	
14(أ)	(أ) يجب أن يتم أي بيع، تنازل، رهن، رهن حيازي أو أي تصرف آخر (وجميعها تعتبر تنازلاً) في أسهم الشركة طبقاً لأحكام النظام الأساسي وقانون الشركات التجارية هذا واللوائح والتنظيمات الصادرة عن السوق المالي التي أدرجت بها أسهم الشركة، كما يجب إثباته بالقيد في سجل خاص في مقر الشركة ويعرف بـاسم "سجل الأسهم" يحفظ في السوق المالي المعني. ولا يعتبر أي تنازل نافذاً ما لم يستوف متطلبات هذه المادة.	14(أ)	(أ) ~~يجب أن~~ يتم أي بيع، تنازل، رهن، ~~رهن حيازي~~ أو أي تصرف آخر ~~(وجميعها تعتبر تنازلاً)~~ في أسهم الشركة طبقاً لأحكام النظام الأساسي وقانون الشركات التجارية هذا واللوائح والتنظيمات الصادرة عن الهيئة والسوق المالي التي أدرجت بها أسهم الشركة~~، كما يجب إثباته بالقيد في سجل خاص في مقر الشركة ويعرف بـاسم "سجل الأسهم" يحفظ في السوق المالي المعني. ولا يعتبر أي تنازل نافذاً ما لم يستوف متطلبات هذه المادة.~~	إعادة صياغة الفقرة للالتزام بسجل الشركاء في السوق المالي.
14(هـ)	(هـ) يظل المتنازل مالكاً للأسهم التي تنازل عنها حتى يتم قيد اسم المتنازل إليه في سجل الأسهم المنظم بموجب هذا النظام الأساسي.	14(هـ)	(هـ) يظل المتنازل مالكاً للأسهم التي تنازل عنها حتى يتم قيد اسم المتنازل إليه في سجل الأسهم ~~المنظم بموجب هذا النظام الأساسي.~~	إعادة صياغة الفقرة للالتزام بسجل الشركاء في السوق المالي.
	(A) Any sale, transfer, mortgage, pledge or other disposal (together “**transfer**”) of shares in the Company shall comply with the provisions of these Articles of Association, the Commercial Companies Law and the rules and regulations of the Financial Market where the Company shares are listed., and shall be evidenced by entry in a special register kept by the Company known as the “**Share Register**” at the relevant Financial Market. No transfer shall be considered valid unless it satisfies the requirements of this Article.		(A) Any sale, transfer, ~~mortgage,~~ pledge or other disposal ~~(together “**transfer**”)~~ of shares in the Company shall comply with the provisions of these Articles of Association, the Commercial Companies Law and the rules and regulations of the Authority and Financial Market where the Company shares are listed~~.,~~ ~~and shall be evidenced by entry in a special register kept by the Company known as the “**Share Register**” at the relevant Financial Market. No transfer shall be considered valid unless it satisfies the requirements of this Article.~~	
	(E) The transferor shall be deemed to remain the holder of the share until the transferee is duly entered in the Share Register maintained pursuant to these Articles of Association in respect thereof.		(E) The transferor shall be deemed to remain the holder of the share until the transferee is duly entered in the Share Register ~~maintained pursuant to these Articles of Association in respect thereof.~~	
17(أ)	(أ) بناء على توصية مجلس الإدارة وبعد موافقة الهيئة و السلطة المختصة، (وأي أحكام وشروط قد تفرضها الهيئة)، يجوز زيادة رأسمال الشركة المصرح به بموجب قرار خاص، إلى مبلغ لا يزيد عن ضعفي رأس المال المصدر للشركة.	17(أ)	(أ) بناء على توصية مجلس الإدارة وبعد موافقة المصرف المركزي والهيئة و السلطة المختصة، (وأي أحكام وشروط قد تفرضها الهيئة)، يجوز زيادة رأسمال الشركة المصدر ~~المصرح به~~ بموجب قرار خاص بشرط استيفاء كامل رأس المال المصدر. ~~، إلى مبلغ لا يزيد عن ضعفي رأس المال المصدر للشركة.~~	للالتزام بقانون الشركات الذي لم يعد فيه مبدأ رأس مال مصرح به
17(ب)	(ب) بناء على توصية مجلس الإدارة، وفي حال كان مطلوباً زيادة رأس المال المصرح به، بعد موافقة الهيئة (وأي أحكام وشروط قد تفرضها الهيئة)، يجوز للشركة زيادة رأسمالها بموجب قرار حقوق الأولوية تتم الموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية ("حقوق الأولوية") يفوض مجلس الإدارة بإصدار أسهم جديدة أو سندات يمكن تحويلها إلى أسهم بنفس القيمة الاسمية للأسهم الموجودة	17(ب)	(ب) بناء على توصية مجلس الإدارة، وفي حال كان مطلوباً زيادة رأس المال المصدر ~~المصرح به~~، بعد موافقة الهيئة (وأي أحكام وشروط قد تفرضها الهيئة)، يجوز للشركة زيادة رأسمالها بموجب قرار حقوق الأولوية تتم الموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية ("حقوق الأولوية") يفوض مجلس الإدارة بإصدار أسهم جديدة أو سندات يمكن تحويلها إلى أسهم بنفس القيمة الاسمية للأسهم الموجودة ~~ضمن حدود رأس المال~~	للالتزام بقانون الشركات الذي لم يعد فيه مبدأ رأس مال مصرح به

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	ضمن حدود رأس المال المصرح به، ومع مراعاة أي شروط مبينة في حقوق الأولوية ومع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية، في أي وقت أو أوقات قد يحددها مجلس الإدارة. وفي حال زيادة رأس المال بموجب حقوق الأولوية يكون للمساهمين الأولوية في الاكتتاب في الأسهم ("حقوق الأولوية في الأسهم") التي تتعلق بها حقوق الأولوية وذلك بنسبة ما يملكونه من أسهم في التاريخ المحدد في حقوق الأولوية. وبالرغم من ذلك، يجوز للشركة عدم تطبيق مبدأ حقوق الأولوية في الأسهم في الحالات التي يجيز فيها قانون الشركات التجارية ذلك		~~المصرح به~~، ومع مراعاة أي شروط مبينة في حقوق الأولوية ومع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية، في أي وقت أو أوقات قد يحددها مجلس الإدارة. وفي حال زيادة رأس المال بموجب حقوق الأولوية يكون للمساهمين الأولوية في الاكتتاب في الأسهم ("حقوق الأولوية في الأسهم") التي تتعلق بها حقوق الأولوية وذلك بنسبة ما يملكونه من أسهم في التاريخ المحدد في حقوق الأولوية. وبالرغم من ذلك، يجوز للشركة عدم تطبيق مبدأ حقوق الأولوية في الأسهم في الحالات التي يجيز فيها قانون الشركات التجارية ذلك.	
17(ج)	(ج) لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة مقابل ما يقل عن قيمتها الاسمية، ويحق للشركة بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة، إصدار أسهم جديدة بقيمة تعادل القيمة الاسمية، وذلك في حال توصل المساهمون إلى القيام بذلك بموجب إصدار قرار خاص.	17(ج)	(ج) لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة مقابل ما يقل عن قيمتها الاسمية إلا في الإطار الذي يسمح به قانون الشركات، ويحق للشركة بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة، إصدار أسهم جديدة بقيمة تعادل القيمة الاسمية، وذلك في حال توصل المساهمون إلى القيام بذلك بموجب إصدار قرار خاص.	مراعاة التعديل الذي تم على المادة (198) من قانون الشركات
17(هـ)	(ه) مع مراعاة أحكام المادة (207) من قانون الشركات التجارية قانون المصرف المركزي وهذا النظام، يجوز للشركة، بقرار خاص يتخذ في اجتماع للجمعية العمومية وبموافقة الهيئة تعديل النظام الاساسي بحيث يتم:	17(هـ)	(ه) مع مراعاة أحكام المادة (20~~7~~9) من قانون الشركات التجارية ومع مراعاة قانون المصرف المركزي وهذا النظام، يجوز للشركة، بقرار خاص يتخذ في اجتماع للجمعية العمومية وبموافقة الهيئة تعديل النظام الاساسي بحيث يتم:	مراعاة التغيير على أرقام مواد قانون الشركات
17(و)	و) لا يجوز خفض رأس مال الشركة إلا في ظل الظروف المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية. وفي حال طرأت مثل تلك الظروف، ورأى مجلس الإدارة أنه من الأفضل خفض رأس مال الشركة، عندئذ يسمح فقط بتطبيق طريقة خفض رأس المال المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لتحقيق هذا الغرض، ويتعين على مجلس الإدارة اتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية. وبصرف النظر عن الطريقة المستخدمة لخفض رأس المال، لا يجوز خفض رأس المال دون الحصول على موافقة من الهيئة وبقرار خاص صادر عن اجتماع الجمعية العمومية الذي يتعين خلاله الاستماع إلى تقرير المدققين بشأن هذا الخفض المقترح.	17(و)	و) لا يجوز خفض رأس مال الشركة إلا في ظل الظروف المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية. وفي حال طرأت مثل تلك الظروف، ورأى مجلس الإدارة أنه من الأفضل خفض رأس مال الشركة، عندئذ يسمح فقط بتطبيق طريقة خفض رأس المال المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لتحقيق هذا الغرض، ويتعين على مجلس الإدارة اتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية. وبصرف النظر عن الطريقة المستخدمة لخفض رأس المال، لا يجوز خفض رأس المال دون الحصول على موافقة المصرف المركزي ~~من~~ والهيئة وبقرار خاص صادر عن اجتماع الجمعية العمومية الذي يتعين خلاله الاستماع إلى تقرير المدققين بشأن هذا الخفض المقترح.	الالتزام بضرورة الحصول على موافقة المصرف المركزي في حال تخفيض رأس المال.
	(A)Upon the recommendation of the Board of Directors, and subject to the approval of the Authority and the Competent Authority (and any terms and conditions the Authority may stipulate), the authorized share capital of the Company may be increased by a Special Resolution, up to an amount not in excess of two times the issued share capital of the Company.		(A) Upon the recommendation of the Board of Directors, and subject to the approval of the Central Bank, the Authority and the Competent Authority (and any terms and conditions the Authority may stipulate), the issued ~~authorized~~ share capital of the Company may be increased by a Special Resolution, provided that the Company’s issued capital has been paid in full. ~~up to an amount not in excess of two times the issued share capital of the Company.~~	
	(B) Upon the recommendation of the Board of Directors and, if an increase in the authorized share capital is required, subject to the approval of the Authority (and any terms and conditions the Authority may impose), the Company may increase its issued share capital pursuant to an authority to allot granted by a General Meeting ("**Authority to Allot**") authorising the Board of Directors to issue new shares or bonds convertible into shares with the same nominal value as the shares already issued up to any aggregate nominal amount, within the limit of the authorized share capital, and subject to any terms specified in the Authority to Allot and, subject to the provisions of the Commercial Companies Law, at such time or times as the Board of Directors may determine. On any such increase of share capital pursuant to an Authority to Allot, the shareholders shall have priority (“**Pre-emption Rights**”) in subscribing for the shares to which such Authority to Allot relates in proportion to their respective holdings of shares existing at the date specified in such Authority to Allot. Notwithstanding the foregoing, the Company may dis-apply Pre-emption Rights in the cases permissible by the Commercial Companies Law.		(B) Upon the recommendation of the Board of Directors and, if an increase in the issued ~~authorized~~ share capital is required, subject to the approval of the Authority (and any terms and conditions the Authority may impose), the Company may increase its issued share capital pursuant to an authority to allot granted by a General Meeting ("**Authority to Allot**") authorising the Board of Directors to issue new shares or bonds convertible into shares with the same nominal value as the shares already issued up to any aggregate nominal amount~~,~~ ~~within the limit of the authorized share capital~~, and subject to any terms specified in the Authority to Allot and, subject to the provisions of the Commercial Companies Law, at such time or times as the Board of Directors may determine. On any such increase of share capital pursuant to an Authority to Allot, the shareholders shall have priority (“**Pre-emption Rights**”) in subscribing for the shares to which such Authority to Allot relates in proportion to their respective holdings of shares existing at the date specified in such Authority to Allot. Notwithstanding the foregoing, the Company may dis-apply Pre-emption Rights in the cases permissible by the Commercial Companies Law.	
	(C) New shares shall not be issued in an amount less than their nominal value. Subject to obtaining the prior approval of the Authority, the Company may issue new shares at a premium to their nominal value		(C) Other than otherwise permitted by the Companies Law, ~~N~~new shares shall not be issued in an amount less than their nominal value. Subject to obtaining the prior approval of the Authority, the Company may issue new	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	if the shareholders resolve to do so by way of Special Resolution.		shares at a premium to their nominal value if the shareholders resolve to do so by way of Special Resolution.	
	(E) Subject to the provisions of Article 207 of the Commercial Companies Law, the Central Bank Law and these Articles, the Company may, by a Special Resolution, and on approval of Authority, amend the Articles of Association so as to:		(E) Subject to the provisions of Article 20~~7~~9 of the Commercial Companies Law, the Central Bank Law and these Articles, the Company may, by a Special Resolution, and on approval of Authority, amend the Articles of Association so as to:	
	(F) The share capital of the Company may be decreased only in those circumstances set out in the Commercial Companies Law. If such circumstances are established, and the Board of Directors considers a reduction in the Company’s share capital to be desirable, then only the methods set out in the Commercial Companies Law may be employed to achieve such purpose, and the Board of Directors shall follow the procedures set out in the Commercial Companies Law. Irrespective of the method employed to decrease the share capital, the share capital may not be decreased without the approval of the Authority and a Special Resolution passed at a General Meeting at which the report of the Auditor upon such proposed decrease shall be heard.		(F) The share capital of the Company may be decreased only in those circumstances set out in the Commercial Companies Law. If such circumstances are established, and the Board of Directors considers a reduction in the Company’s share capital to be desirable, then only the methods set out in the Commercial Companies Law may be employed to achieve such purpose, and the Board of Directors shall follow the procedures set out in the Commercial Companies Law. Irrespective of the method employed to decrease the share capital, the share capital may not be decreased without the approval of the Central Bank and the Authority and a Special Resolution passed at a General Meeting at which the report of the Auditor upon such proposed decrease shall be heard.	
18	Subject to the provisions of the Commercial Companies Law and the requirements of the Authority and Central Bank, the Company may issue investment bonds in accordance with Islamic principles by passing a Special Resolution to do so. The Special Resolution must state the value of such bonds and the conditions of issue and whether they can be converted into shares subject to the applicable provisions of the Commercial Companies Law and in conformity with the principles of Islamic Sharia. It is permissible for the amount of such bonds from time to time to exceed the amount of the Company's share capital.		Subject to the provisions of the Commercial Companies Law and the requirements of the Authority and Central Bank, the Company may issue investment bonds in accordance with Islamic principles by passing a Special Resolution to do so. The Special Resolution must state the value of such bonds and the conditions of issue and whether they can be converted into shares subject to the applicable provisions of the Commercial Companies Law and in conformity with the principles of Islamic ~~Sharia~~Shari’ah. It is permissible for the amount of such bonds from time to time to exceed the amount of the Company's share capital.	
19(أ)	(أ) يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مشكل من عدد فردي لا يقل عن (7) أعضاء، بحيث يتم انتخابهم بموجب قرار عادي صادر من الجمعية العمومية للشركة عن طريق الاقتراع السري باستخدام التصويت التراكمي.	19(أ)	(أ) يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مشكل من عدد فردي لا يقل عن (7) أعضاء، بحيث يتم انتخابهم بموجب قرار عادي صادر من الجمعية العمومية للشركة عن طريق الاقتراع السري باستخدام التصويت التراكمي. يجب ألا تقل نسبة المرشحين لعضوية المجلس من الإناث عن 20% على ألا يقل تمثيل المرأة عن عضو واحد في تشكيل مجلس الإدارة.	الالتزام بأحكام قرارات الحوكمة الصادرة عن المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع
19(ب)	(ب) يتعين على الشركة أن تراعي في تشكيل مجلس الإدارة التوازن المناسب بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والأعضاء المستقلين، بحيث يكون ثلث الأعضاء على الأقل من الأعضاء المستقلين، وتكون الأغلبية للأعضاء غير التنفيذيين الذين يجب أن يتمتعوا بخبرات ومهارات فنية بما تعود بالمصلحة على الشركة، وفي جميع الأحوال يتعين عند اختيار الأعضاء غير التنفيذيين للشركة مراعاة أن يكون العضو قادراً على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين لعضويته وألا تمثل هذه العضوية تعارضاً مع مصالح أخرى له، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم.	19(ب)	(ب) يجب أن يكون كافة أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، كما يجب أن يكون غالبيتهم من المستقلين ممن ~~يتمتعون يتعين على الشركة أن تراعي في تشكيل مجلس الإدارة التوازن المناسب بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والأعضاء المستقلين، بحيث يكون ثلث الأعضاء على الأقل من الأعضاء المستقلين، وتكون الأغلبية للأعضاء غير التنفيذيين الذين يجب أن يتمتعوا~~ بخبرات عملية ومهارات فنية بما تعود بالمصلحة على الشركة، وفي جميع الأحوال يتعين عند اختيار الأعضاء ~~غير~~ التنفيذيين للشركة مراعاة أن يكون العضو قادراً على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين لعضويته وألا تمثل هذه العضوية تعارضاً مع مصالح أخرى له، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم.	الالتزام بأحكام قرارات الحوكمة الصادرة عن المصرف المركزي
19(د)	(د) يراعي مجلس الإدارة بدقة المبادئ المقبولة عالميا الخاصة بحوكمة الشركات بشأن المؤسسات المالية وضوابط حوكمة الشركات ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن الهيئة والتعميم الخاص بضرورة مراعاة ضوابط حوكمة الشركات.	19(د)	(د) يراعي مجلس الإدارة بدقة المبادئ المقبولة عالميا الخاصة بحوكمة الشركات بشأن المؤسسات المالية وضوابط الحوكمة الشركات ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن الهيئة والتعميم الخاص بضرورة مراعاة ضوابط حوكمة الشركات.	الإشارة الصحيحة إلى التعابير المعرفة
19(هـ)	(هـ) في جميع الأحوال يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.	19(هـ)	(هـ) في جميع الأحوال يجب أن تكون رئيس مجلس الإدارة وأغلبية أعضاء المجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ويراعى في تشكيل المجلس الشروط والضوابط التي تضعها الهيئة والمصرف المركزي بهذا الصدد كما هو منصوص عليها في ضوابط الحوكمة ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك.	الالتزام بقرارات الحوكمة
19(و)	(و) إذا أصبحت أغلبية أعضاء مجلس الإدارة في أي وقت من الأوقات من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، فيجب أن يعدل تشكيل مجلس الإدارة خلال ثلاثة (3) أشهر من حدوث تلك الحالة بحيث تصبح أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية	19(و)	(و) إذا انخفضت نسبة مواطني الدولة في أصبحت أغلبية أعضاء مجلس الإدارة في أي وقت من الأوقات عن الأغلبية، ~~من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة،~~ فيجب استكمال النسبة ~~أن يعدل تشكيل مجلس الإدارة~~ خلال ثلاثة (3) أشهر من حدوث تلك الحالة على الأكثر بحيث تعود تصبح	إعادة صياغة المادة للالتزام بشكل صحيح بأحكام قانون الشركات

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	المتحدة. وإلا، فإن كل قرارات مجلس الإدارة التي صدرت بعد مضي فترة الثلاثة (3) أشهر المذكورة تصبح لاغية.		نسبة الأغلبية لأعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. وإلا، فإن كل قرارات مجلس الإدارة التي صدرت بعد مضي فترة الثلاثة (3) أشهر المذكورة تصبح لاغية.	
	(A) The management of the Company shall vest in a Board of Directors consisting of an odd number of not less than (7) members, who will be elected by Ordinary Resolution at a General Meeting of the Company conducted by secret ballot, using Cumulative Voting.		(A) The management of the Company shall vest in a Board of Directors consisting of an odd number of not less than (7) members, who will be elected by Ordinary Resolution at a General Meeting of the Company conducted by secret ballot, using Cumulative Voting. The percentage of the females shall not be less than 20% of the Board, provided that it is not less than one femal member at all times.	
	(B) The Company shall maintain a suitable balance between executive, non-executive and independent directors. At least one third of the Directors must be independent, and the majority of the directors must be non-executives who have the professional qualifications that benefit the company. In all cases, it must be taken into consideration, while selecting the non-executive directors, that they can give the Company adequate time and interest, and that such membership is no in conflict with other concerns of the Director. Directors are eligible for re-election at the end of their term.		(B) All the members of the Board shall be of ~~The Company shall maintain a suitable balance between executive,~~ non-executive and majority of the members are independent directors~~. At least one third of the Directors must be independent, and the majority of the directors must be non-executives~~ who have the professional qualifications and technical experience that benefit the company. In all cases, it must be taken into consideration, while selecting the ~~non-executive~~ directors, that they can give the Company adequate time and interest, and that such membership is no in conflict with other concerns of the Director. Directors are eligible for re-election at the end of their term.	
	(D) The Board of Directors shall have due regard to internationally accepted principles of good corporate governance for financial institutions and the principles of the Corporate Governance Code issued by the Authority and the Circular, in order to respect the principles of good corporate governance.		(D) The Board of Directors shall have due regard to internationally accepted principles of good corporate governance for financial institutions and the Governance Controls and the Corporate Governance Regulations for Bank~~ the principles of the Corporate Governance Code issued by the Authority and the Circular, in order to respect the principles of good corporate governance~~.	
	(E) In all cases, the majority of the members of the Board of Directors must be nationals of the United Arab Emirates.		(E) In all cases, the Chairman and majority of the members of the Board of Directors must be nationals of the United Arab Emirates. The formation of the Board shall be in accordance with the applicable conditions and regulations set out by SCA and the Central Bank as outlined in the Governance Controls and the Corporate Governance Regulations for Banks.	
	(F) If at any time the majority of the Directors are not nationals of the United Arab Emirates then, within three (3) months of the occurrence of that event, the constitution of the Board of Directors shall be changed so as to ensure that the majority of the Directors are nationals of the United Arab Emirates, failing which, all decisions of the Board of Directors after the expiration of such three (3) month period shall be void.		(F) If the percentage of UAE nationals in the Board of Directors at any time falls below ~~at any time~~ the majority, the percentage must be completed ~~of the Directors are not nationals of the United Arab Emirates then,~~ within maximum of three (3) months of the occurrence of that event, ~~the constitution of the Board of Directors shall be changed so as~~ to ensure that the majority of the Directors are nationals of the United Arab Emirates. Failing which, all decisions of the Board of Directors after the expiration of such three (3) month period shall be void.	
20(أ)	(أ) يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ميلادية، وعند انتهاء هذه المدة تطبق الأحكام المشار إليها في المادة 23(أ) من هذا النظام ويكون كل عضو تنتهي مدته قابلاً للانتخاب مرة أخرى.	20(أ)	(أ) يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ميلادية، وعند انتهاء هذه المدة تطبق الأحكام المشار إليها في المادة 23(أ) من هذا النظام ويكون كل عضو تنتهي مدته قابلاً للانتخاب مرة أخرى. يجب ألا تتجاوز فترة تولي منصب عضو مجلس إدارة مستقل في الشركة اثني عشر سنة متتالية، تحتسب اعتباراً من تاريخ تعيينه، وعند انقضاء فترة تولي المنصب لا يعتبر العضو مستقلاً.	الالتزام بقرارات الحوكمة
20(ب)	(ب) يجوز لمجلس الإدارة تعيين شخص لملأ منصب شاغر في المجلس بشرط أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في اجتماعها الأول الذي يلي هذا التعيين لإقراره والتصديق عليه أو تعيين غيره.. وإذا بلغت المناصب الشاغرة أثناء العام ربع عدد أعضاء المجلس أو أكثر يجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال ثلاثين (30) يوما من تاريخ خلو آخر منصب وذلك لانتخاب ، بموجب قرار عادي،	20(ب)	ب) ~~إذا شغر مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة، فإن يجوز~~ للمجلس ~~الإدارة~~ تعيين شخص لملء ~~أ~~ المنصب الشاغر خلال مدة أقصاها (30) ثلاثين يوماً على ~~في المجلس بشرط~~ أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها ~~الأول الذي يلي هذا التعيين~~ لإقرار تعيينه ~~والتصديق عليه~~ أو تعيين غيره. ويكمل العضو الجديد مدة سلفه، وفي حال عدم تعيين عضو جديد في المركز الشاغر خلال تلك المدة وجب على المجلس فتح باب الترشح لانتخاب عضو للمركز الشاغر	الالتزام بالتغيير على المادة (145) من قانون الشركات التجارية

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	أشخاص آخرين لملأ هذه المناصب الشاغرة.		في أول اجتماع للجمعية العمومية ويكمل العضو الجديد مدة سلفه. وإذا بلغت المناصب الشاغرة ~~أثناء العام~~ ربع عدد أعضاء المجلس أو أكثر يجب على أعضاء المجلس الباقين ~~الإدارة~~ دعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال ثلاثين (30) يوما على الأكثر من تاريخ خلو آخر منصب وذلك لانتخاب ، بموجب قرار عادي، أشخاص آخرين لملأ هذه المناصب الشاغرة.	
20(ج)	(ج) يتولى عضو مجلس الإدارة المعين بهذه الكيفية لملأ شاغر عرضي، منصبه للفترة المتبقية من مدة المنصب، ويكون قابلاً للانتخاب مرة أخرى.	20(ج)	(ج) يتولى عضو مجلس الإدارة المعين بموجب المادة السابقة ~~هذه الكيفية لملء~~ أ شاغر عرضي، منصبه للفترة المتبقية من مدة المنصب، ويكون قابلاً للانتخاب مرة أخرى.	للالتزام بالتعديل على المادة السابقة
	(A) Each member of the Board of Directors shall hold office for a term expiring not later than three years. Upon such expiry, the provisions of Article (23) (a) hereof shall apply. Each member whose term of office has expired shall be eligible for re-appointment.		(A) Each member of the Board of Directors shall hold office for a term expiring not later than three years. Upon such expiry, the provisions of Article (23) (a) hereof shall apply. Each member whose term of office has expired shall be eligible for re-appointment. The period of holding the position of an Independent Board Member in the Bank shall not exceed twelve consecutive years, calculated from the date of his appointment. Upon the expiration of the term of office, the Member shall not be considered Independent.	
	(B) The Board of Directors may appoint a person to occupy a vacancy, provided that such appointment shall be placed before the General Meeting at its first meeting following such appointment to resolve to approve such appointment or appoint others. In case the vacancies during the year amount to one quarter or more of the number of the Board of Directors, then shall call a General Meeting to convene, within thirty (30) days from the date of the last vacated office, to nominate by Ordinary Resolution other persons to fill such vacancies.		(B) If the position of a Member of the Board of Directors becomes vacant, ~~T~~the Board of Directors may appoint a person to occupy the~~a~~ vacancy within a maximum period of (30) thirty days, provided that such appointment shall be placed before the General Meeting at its first meeting ~~following such appointment~~ to resolve to approve such appointment or appoint others. The new Board Member shall complete the term of his predecessor. If no new member is appointed in the vacant position within the said period, the Board shall open the nomination for Board membership to elect a member for the vacant position in the first next General Meeting. In case the vacancies ~~during the year~~ amount to one quarter or more of the number of the Board of Directors, then the remaining Board Members shall call for a General Meeting to convene, within maximum of thirty (30) days from the date of the last vacated office, to nominate by Ordinary Resolution other persons to fill such vacancies.	
	(C) Any Director so appointed to fill a casual vacancy shall hold office for the remainder of the period during which the Director who created the casual vacancy would otherwise have held office, and shall be eligible for re-election.		(C) Any Director so appointed according to previous provision, to fill a casual vacancy shall hold office for the remainder of the period during which the Director who created the casual vacancy would otherwise have held office, and shall be eligible for re-election.	
21(أ)	(أ) يقوم مجلس الإدارة من وقت لآخر بانتخاب رئيس ونائبي رئيس من بين أعضائه على أن يكون الرئيس والنائبان من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. يحق لمجلس الإدارة كذلك انتخاب العضو المنتدب إن أي تعيين رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب يتطلب الحصول على موافقة مسبقة من المصرف المركزي، وإشعار الهيئة بذلك.	21(أ)	(أ) يقوم مجلس الإدارة من وقت لآخر بانتخاب رئيس ونائبي رئيس من بين أعضائه على أن يكون الرئيس والنائبان من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. يجوز لمجلس الإدارة أن يعين رئيساً تنفيذياً أو أو مديراً عاماً للبنك، بشرط ألا يكون رئيساً تنفيذياً أو عضواً منتدباً أو مديراً عاماً لشركة أخرى، ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافآته. ~~يحق لمجلس الإدارة كذلك انتخاب العضو المنتدب~~ أإن أي تعيين لرئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي ~~العضو المنتدب~~ يتطلب الحصول على موافقة مسبقة من المصرف المركزي، وإشعار الهيئة بذلك.	الالتزام بقرارات الحوكمة الصادرة عن المصرف المركزي الذي يمنع وجود عضو تنفيذي من أعضاء المجلس.
21(ب)	(ب) يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام المحاكم وعليه تنفيذ جميع القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة.	21(ب)	(ب) ~~يمثل~~ يكون رئيس مجلس الإدارة الممثل القانوني ~~ل~~للشركة أمام القضاء وفي علاقتها بالغير، ~~المحاكم~~ وعليه تنفيذ جميع القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة.	الالتزام بصياغة قانون الشركات
	(A) The Board of Directors shall from time to time elect a Chairman and may elect two Vice Chairmen from the members of the Board of Directors. The Chairman and the Vice Chairmen must be nationals of the United Arab Emirates. The Board of Directors may also elect a Managing Director. Any appointment of the Chairman, Vice Chairman or Managing Director shall require prior the approval of the Central Bank, and the Authority shall be notified of such appointment.		(A) The Board of Directors shall from time to time elect a Chairman and may elect two Vice Chairmen from the members of the Board of Directors. The Chairman and the Vice Chairmen must be nationals of the United Arab Emirates. The Board of Directors may appoint a chief executive officer or general manager of the Company, provided he is not a chief executive officer, managing director or general manager of another company. The Board shall specify his/her authorities and remunerations. ~~The Board of Directors may also elect a Managing Director.~~ Any appointment of the Chairman, Vice Chairman or Chief Executive Officer	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
			~~Managing Director~~ shall require prior the approval of the Central Bank, and the Authority shall be notified of such appointment.	
	(B) The Chairman of the Board of Directors shall represent the Company before the Courts and shall execute all the resolutions passed by the Board of Directors.		(B) The Chairman of the Board of Directors is the legal representative of ~~shall represent~~ the Company before the judicial authorities and in its relationship with others ~~Courts~~ and shall execute all the resolutions passed by the Board of Directors.	
23(أ)	(أ) يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بجميع الصلاحيات ويكونون مخولين للقيام بكافة الأعمال والأشياء نيابة عن الشركة حسبما هو مصرح للشركة القيام به حتى تتمكن من القيام بالتزاماتها وتحقيق أغراضها وتكون هذه الصلاحيات غير مقيدة إلا في حدود ما هو منصوص عليه في مبادئ الشريعة الإسلامية أو وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون الشركات التجارية أو ما هو محدد في النظام الأساسي هذا أو بقرار من الجمعية العمومية. وتشمل تلك الصلاحيات (ودون الإخلال بعمومية ما سبق ذكره)، قيام مجلس الإدارة باقتراض أي أموال، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولأي فترة زمنية حسبما يراه مجلس الإدارة مناسباً لمصلحة الشركة بهدف تحقيق الأهداف والمصالح المرتبطة بها، وقيامه أيضاً ببيع أو رهن أو إجراء أي قيود على التزامات الشركة وممتلكاتها (المنقولة وغير المنقولة) وأصولها وكذلك رأسمالها غير المدفوع، إذا وجد، أو أي جزء مما ذكر وإصدار سندات دائنة أو سندات سواء كانت كضمان لأي دين أو التزام أو تعهد من الشركة أو من الغير أو أي ضمانات أخرى، والتنازل أو الدخول في أي نوع من المصالحة أو التسوية مع مديني الشركة أو الدخول في أي إجراءات قانونية أو إجراءات تحكيم، مصالحة أو تسوية ما ذكر. وتلتزم الشركة بتصرفات أعضاء مجلس الإدارة التي قاموا بها في حدود صلاحياتهم.	23(أ)	(أ) يتمتع ~~أعضاء~~ مجلس الإدارة بجميع الصلاحيات ويكونون ~~ن~~ مسؤولاً عن مصالح الشركة ومخولاً ~~ين~~ للقيام بكافة الأعمال والأشياء نيابة عن الشركة حسبما هو مصرح للشركة القيام به حتى تتمكن من القيام بالتزاماتها وتحقيق أغراضها وتكون هذه الصلاحيات غير مقيدة إلا في حدود الالتزام ~~ما هو منصوص عليه في مبادئ~~ بالشريعة الإسلامية أو وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون الشركات التجارية أو ما هو محدد في النظام الأساسي هذا أو بقرار من الجمعية العمومية. وتشمل تلك الصلاحيات (ودون الإخلال بعمومية ما سبق ذكره)، (وذلك لأغراض المادة 154 من قانون الشركات التجارية) قيام مجلس الإدارة باقتراض أي أموال، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولأي فترة زمنية حسبما يراه مجلس الإدارة مناسباً لمصلحة الشركة بهدف تحقيق الأهداف والمصالح المرتبطة بها، وقيامه أيضاً ببيع أو رهن أو إجراء أي قيود على التزامات الشركة وممتلكاتها (المنقولة وغير المنقولة) وأصولها وكذلك رأسمالها غير المدفوع، إذا وجد، أو أي جزء مما ذكر وإصدار سندات دائنة أو سندات سواء كانت كضمان لأي دين أو التزام أو تعهد من الشركة أو من الغير أو أي ضمانات أخرى، والتنازل أو الدخول في أي نوع من المصالحة أو التسوية مع مديني الشركة أو الدخول في أي إجراءات قانونية أو الاتفاق على إجراءات تحكيم، مصالحة أو تسوية ما ذكر. وتلتزم الشركة بتصرفات ~~أعضاء~~ مجلس الإدارة التي قاموا بها في حدود صلاحياتهم. بغض النظر عمن يمثل عضو مجلس الإدارة، فإن على جميع أعضاء المجلس أن يقدموا الولاء للبنك ومصالحه على أي مصالح أخرى مهما كانت.	الالتزام بقرارات الحوكمة.
			يكون مجلس الإدارة هو المسؤول الرئيس وبشكل أولي ونهائي عن التزام الشركة بالشريعة الإسلامية. وتبعاً لإدراك المجلس لمخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية وآثارها المحتملة على الشركة، فإن المجلس مسؤول عن إيجاد وتنفيذ إطار حوكمة شرعية مناسب ويلتزم بمعيار الحوكمة الشرعية.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية.
23(ب)	(ب) ويضع مجلس الإدارة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين ومستحقاتهم المالية، كما يجوز لمجلس الإدارة أن يضع أي لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وسلطاته ومسؤولياته.	23(ب)	(ب) ويضع مجلس الإدارة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين ومستحقاتهم المالية، كما يجوز لمجلس الإدارة أن يضع أي لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وسلطاته ومسؤولياته.	
			يشكل مجلس الإدارة اللجان والأجهزة الدائمة التي يتوجب عليه تشكيلها وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة الصادرة عن السلطات المختصة المعنية، كلجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت وجهاز الرقابة الداخلية مثلاً. كما له أن يشكّل أية لجان مختصة إضافية لمتابعة أو دراسة أو تنفيذ أية مسائل وفقاً لما يراه مناسباً وبناء على أحكام ضوابط الحوكمة ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
			يتم تشكيل اللجان وفقا لإجراءات يضعها مجلس الإدارة على أن تتضمن تحديد لمهمة اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها، وعلى اللجنة أن ترفع تقريرا خطيا الى مجلس الإدارة بالإجراءات والنتائج والتوصيات التي تتوصل إليها بشفافية مطلقة، وعلى مجلس الإدارة ضمان متابعة عمل اللجان للتحقق من التزامها بالأعمال المكلفة اليها.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
23(هـ)	(هـ) مع مراعاة المادة 23 (ج)، والمادة 27 (ج) و(د)، والمادة 27 (هـ) والقانون المعمول به وأي متطلبات للهيئة والمصرف المركزي، يحق لعضو مجلس الإدارة شغل أي منصب أو وظيفة يتقاضى عليها أتعاباً في الشركة إلى جانب منصبه كعضو مجلس إدارة (باستثناء وظيفة مدقق حسابات)، وذلك وفقاً للمدة والشروط التي يحددها مجلس الإدارة (فيما يتعلق بالمكافآت وغيرها. لا يجوز حرمان أي عضو مجلس إدارة، بحكم منصبه، من التعاقد مع الشركة إما بسبب توليه أي منصب أو وظيفة أخرى يتقاضى عليها أتعاباً من الشركة، أو بصفته بائعاً أو مشترياً أو غير ذلك . كما لا يجوز إبطال أي عقد أو ترتيبات تعاقدية تم إبرامها من قبل أو نيابة عن الشركة، بحيث يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة فيها في أي شكل، مهما يكن (باستثناء العقود أو الترتيبات التي تتطلب، بموجب القانون، موافقة الشركة من خلال جمعيتها العمومية).	23(هـ)	(هـ) مع مراعاة المادة 23 (ج)، والمادة 27 (ج) و(د)، والمادة 27 (هـ) والقانون المعمول به وأي متطلبات للهيئة والمصرف المركزي، ~~يحق لعضو مجلس الإدارة شغل أي منصب أو وظيفة يتقاضى عليها أتعاباً في الشركة إلى جانب منصبه كعضو مجلس إدارة (باستثناء وظيفة مدقق حسابات)، وذلك وفقاً للمدة والشروط التي يحددها مجلس الإدارة (فيما يتعلق بالمكافآت وغيرها~~. لا يجوز حرمان أي عضو مجلس إدارة، بحكم منصبه، من التعاقد مع الشركة إما بسبب توليه أي منصب أو وظيفة أخرى يتقاضى عليها أتعاباً من الشركة، أو بصفته بائعاً أو مشترياً أو غير ذلك . كما لا يجوز إبطال أي عقد أو ترتيبات تعاقدية تم إبرامها من قبل أو نيابة عن الشركة، بحيث يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة فيها في أي شكل، مهما يكن (باستثناء العقود أو الترتيبات التي تتطلب، بموجب القانون، موافقة الشركة من خلال جمعيتها العمومية).	الالتزام بمعايير الحوكمة.
	(A) The Board of Directors shall have all such powers and shall be entitled to do all such acts and things on behalf of the Company as		(A) The Board of Directors shall have all such powers and shall be responsible on the interst of the Company and entitled to do all such acts	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	the Company is authorised to do in order to carry out its obligation to manage the Company and to achieve its objectives. Such powers shall not be limited, unless required by the principles of Islamic Sharia or stipulated in the Commercial Companies Law or specified in these Articles of Association or by a Resolution of the General Meeting. Such powers shall include (without prejudice to the generality of the foregoing) to borrow, in accordance with the provisions of Islamic Sharia, such monies and for such periods as the Board of Directors may deem fit in the interests of the Company for the promotion of the objects and interests thereof and to sell or mortgage or charge its undertaking, property (moveable and immoveable), assets and uncalled capital, if any, or any part thereof and to issue debentures and debenture stock, whether or not as security for any debt, liability or obligation of the Company or of any third party, and other securities, and to release or enter into any compromise or arrangement with debtors of the Company, or to enter into any legal or arbitration proceedings or compromise or settle the same. The Company shall be bound by the acts of the Directors within the limits of their authority.		and things on behalf of the Company as the Company is authorised to do in order to carry out its obligation to manage the Company and to achieve its objectives. Such powers shall not be limited, unless required in Compliance with ~~by the principles of~~ Islamic ~~Sharia~~Shari’ah or stipulated in the Commercial Companies Law or specified in these Articles of Association or by a Resolution of the General Meeting. Such powers shall include (without prejudice to the generality of the foregoing) (and for the purpose of Article 154 of the Companies Law) to borrow, in accordance with the provisions of Islamic ~~Sharia~~Shari’ah, such monies and for such periods as the Board of Directors may deem fit in the interests of the Company for the promotion of the objects and interests thereof and to sell or mortgage or charge its undertaking, property (moveable and immoveable), assets and uncalled capital, if any, or any part thereof and to issue debentures and debenture stock, whether or not as security for any debt, liability or obligation of the Company or of any third party, and other securities, and to release or enter into any compromise or arrangement with debtors of the Company, or to enter into any legal or agree on arbitration proceedings or compromise or settle the same. The Company shall be bound by the acts of the Board of Directors within the limits of their authority. Regardless of who a member of the Board represents, all members of the Board shall ensure that the loyalty to the Bank and its interest is given priority to any other interests whatsoever.	
			(B) The Board is ultimately responsible for compliance with Islamic Shari’ah. Since the Board is expected to be aware of the Shari’ah non-compliance risk and its potential impact on the Company, the Board is responsible for establishing and implementing a suitable Shari’ah governance framework and comply with the Standard for Shari’ah Governance.	
	(B)The Board of Directors shall decide the regulations relating to financial and administrative affairs, personnel affairs and their financial entitlements. The Board of Directors may also decide on any special by-law regulating its business, meetings, powers and responsibilities.		(C)The Board of Directors shall decide the regulations relating to financial and administrative affairs, personnel affairs and their financial entitlements. The Board of Directors may also decide on any special by-law regulating its business, meetings, powers and responsibilities.	
			The Board of Directors shall form the permanent committees and systems required under the applicable laws and regulations issued by the relevant authorities, such as the audit committee, the nomination and remuneration committee and the internal control system. The Board may as well establish any specialized committee to monitor or study or implement any matters as the Board deems suitable in accordance with the Governance Controls and Corporate Governance Regulation for Banks.	
			Procedures for forming such committees shall be laid down by the Board of directors, including mission, term of office, powers and method used by the Board of directors to monitor such committees. A committee shall submit a written report to the Board specifying with absolute transparency its actions, findings and recommendations. A regular follow up of the committees shall be ensured by the Board of directors to verify their adherence to their assignments.	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	(F)Subject to Article 23(c), Article 27 (c) and (d), Article 27 (e) applicable law and any requirements of the Authority and the Central Bank, a Director may hold any other office or place of profit under the Company (other than the office of Auditor) in conjunction with his office of Director for such period and on such terms (as to remuneration and otherwise) as the Board of Directors may determine. No Director shall be disqualified by his office from contracting with the Company either with regard to his tenure of any such other office or place of profit or as vendor, purchaser or otherwise howsoever, nor shall any such contract or any contract or arrangement entered into by or on behalf of the Company in which any Director is in any way interested (not being a contract or arrangement for which the approval of the Company at a General Meeting is by law required to be obtained and has not been so obtained) be liable to be avoided nor shall any Director so contracting or being so interested be liable to account to the Company for any profit realised from any such contract or arrangement by reason of such Director holding that office or of the relationship thereby established.		(G)Subject to Article 23(c), Article 27 (c) and (d), Article 27 (e) applicable law and any requirements of the Authority and the Central Bank~~, a Director may hold any other office or place of profit under the Company (other than the office of Auditor) in conjunction with his office of Director for such period and on such terms (as to remuneration and otherwise) as the Board of Directors may determine~~. No Director shall be disqualified by his office from contracting with the Company either with regard to his tenure of any such other office or place of profit or as vendor, purchaser or otherwise howsoever, nor shall any such contract or any contract or arrangement entered into by or on behalf of the Company in which any Director is in any way interested (not being a contract or arrangement for which the approval of the Company at a General Meeting is by law required to be obtained and has not been so obtained) be liable to be avoided nor shall any Director so contracting or being so interested be liable to account to the Company for any profit realised from any such contract or arrangement by reason of such Director holding that office or of the relationship thereby established.	
25	يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته في المركز الرئيسي للشركة أو في أي مكان آخر يوافق عليه أعضاء المجلس، لما لا يقل عن مرة واحدة كل شهرين (2) بناءً على طلب خطي من رئيس مجلس الإدارة أو على طلب خطي من ما لا يقل عن ثلثي أعضاء مجلس الإدارة. يتعين تقديم طلب عقد اجتماع لمجلس الإدارة قبل مدة لا تقل عن أسبوع واحد (1) من الموعد المقترح لعقد الاجتماع وذلك مع وصف لجدول أعمال الاجتماع المقترح. يحق لكل عضو مجلس إدارة إضافة أي أمور يعتبرها مناسبة أو ضرورية للمناقشة على جدول الأعمال. يجتمع مجلس الإدارة لتصريف الأعمال أو لتأجيلها أو بخلاف ذلك تنظيم اجتماعاته حسبما يراه مناسباً.	25	يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته في المركز الرئيسي للشركة أو في أي مكان آخر يوافق عليه أعضاء المجلس، على لما ألا يتقل تلك الاجتماعات عن (6) ستة اجتماعات في السنة عن مرة واحدة كل شهرين (2) وذلك بناءً على طلب خطي من رئيس مجلس الإدارة أو على طلب خطي من ما لا يقل عن ثلثي أعضاء مجلس الإدارة. يتعين تقديم طلب عقد اجتماع لمجلس الإدارة قبل مدة لا تقل عن أسبوع واحد (1) من الموعد المقترح لعقد الاجتماع وذلك مع وصف لجدول أعمال الاجتماع المقترح. يحق لكل عضو مجلس إدارة إضافة أي أمور يعتبرها مناسبة أو ضرورية للمناقشة على جدول الأعمال. يجتمع مجلس الإدارة لتصريف الأعمال أو لتأجيلها أو بخلاف ذلك تنظيم اجتماعاته حسبما يراه مناسباً. ويجوز أن تعقد اجتماعات المجلس عن طريق وسائل الاتصال المسموعة أو المرئية أو اية وسائل اتصال أخرى تسمح لكل عضو مجلس أن يشارك بشكل فعال بالاجتماع وفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة في هذا الإطار.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
	The Board of Directors shall meet at the main office of the Company or at such other place as the Directors shall agree whenever it deems necessary not less than once every two (2) months upon a written request from the Chairman or at the written request of at least two thirds of the members of the Board of Directors. The request for a Board meeting shall be made at least one (1) week prior to the proposed date of the meeting, together with a description of the agenda for the proposed meeting. A member of the Board shall have the right to add any matters that he deems suitable or necessary for discussion to the agenda. The Board of Directors shall meet for the despatch of business, adjourn and otherwise regulate its meetings as it thinks fit.		The Board of Directors shall meet at the main office of the Company or at such other place as the Directors shall agree whenever it deems necessary provided that it is not less than (6) six meetings ~~once~~ every year ~~two (2) months~~ upon a written request from the Chairman or at the written request of at least two thirds of the members of the Board of Directors. The request for a Board meeting shall be made at least one (1) week prior to the proposed date of the meeting, together with a description of the agenda for the proposed meeting. A member of the Board shall have the right to add any matters that he deems suitable or necessary for discussion to the agenda. The Board of Directors shall meet for the despatch of business, adjourn and otherwise regulate its meetings as it thinks fit. Board meetings may be held through audio or video conferencing facilities or any other forum whereby each member can effectively participate in such meetings, according to the terms set out by the Authority.	
26(أ)	أ) لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بعد دعوة أعضاء مجلس الإدارة للاجتماع وحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة. وفي حال غياب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس، يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً للاجتماع (الذي يكون له الحق بممارسة الصلاحيات الممنوحة بموجب هذا النظام إلى رئيس الشركة). ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن يفوض عنه أو غيره من أعضاء المجلس في التصويت. وفي هذه الحالة، يكون لهذا العضو،	26(أ)	أ) لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بعد دعوة أعضاء مجلس الإدارة للاجتماع وحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة شخصياً. وفي حال غياب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس، يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً للاجتماع (الذي يكون له الحق بممارسة الصلاحيات الممنوحة بموجب هذا النظام إلى رئيس الشركة). ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن يفوض ~~عنه أو~~ غيره من أعضاء المجلس وذلك بموجب وكالة خطية مكتوبة أو مرسلة باستخدام الوسائل الالكترونية	الالتزام بمعايير الحوكمة.

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	صوتان، ولا يجوز أن يمثل عضو مجلس الإدارة أكثر من عضو واحد. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو، ولا يؤخذ بصوت العضو الذي قام بالتفويض في احتساب النصاب في الاجتماع ذو الصلة.		لحضور الاجتماع في التصويت. وفي هذه الحالة، يكون لهذا العضو، صوتان، ولا يجوز أن يمثل عضو مجلس الإدارة أكثر من عضو واحد. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو، ولا يؤخذ بصوت العضو الذي قام بالتفويض في احتساب النصاب في الاجتماع ذو الصلة.	
	(A) A meeting of the Board of Directors shall not be valid unless all the Directors are invited, and the meeting is attended by the majority of Board members. In the absence of the Chairman and Vice Chairman, the attending members of the Board of Directors shall elect from amongst themselves, the chairman of the meeting (who shall be entitled to exercise the powers conferred by these Articles on the Chairman of the Company). A Director may delegate another Director to vote in his place and, in such case, the Director so delegated shall have two votes. A Director may not be a delegate for more than one other Director, and such delegating Director shall not count towards the quorum for the relevant meeting.		(A) A meeting of the Board of Directors shall not be valid unless all the Directors are invited, and the meeting is attended by the majority of Board members in person. In the absence of the Chairman and Vice Chairman, the attending members of the Board of Directors shall elect from amongst themselves, the chairman of the meeting (who shall be entitled to exercise the powers conferred by these Articles on the Chairman of the Company). A Director may delegate another Director by a written power of attorney or sent via electronic means to attend the meeting and to vote in his place and, in such case, the Director so delegated shall have two votes. A Director may not be a delegate for more than one other Director, and such delegating Director shall not count towards the quorum for the relevant meeting.	
27(ب)	(ب) يفقد عضو مجلس الإدارة منصبه في حال: 1- توفى أو اختل عقله أو أصبح بغير ذلك عاجزاً عن أداء عمله كعضو في المجلس، أو 2- أدين بجريمة مخلة بالشرف والأمانة إلا إذا رد إليه اعتباره أو منح عفواً من قبل السلطات المختصة، أو 3- أعلن إفلاسه ولم يستطع تعديل أوضاعه، أو 4- استقال من منصبه بموجب إشعار خطي أرسله للشركة بهذا المعنى، أو 5- أعفي من منصبه في اجتماع الجمعية العمومية، أو 6- انتهت مدة عضويته ولم يعاد انتخابه.		(ب) يفقد عضو مجلس الإدارة منصبه في حال: 1- توفى أو اختل عقله أو أصبح بغير ذلك عاجزاً عن أداء عمله كعضو في المجلس، أو 2- أدين بجريمة مخلة بالشرف والأمانة إلا إذا رد إليه اعتباره أو منح عفواً من قبل السلطات المختصة، أو 3- إذا صدر ضده حكم قضائي بات يثبت ارتكابه لأعمال الغش أو إساءة استعمال السلطة أو القيام بإبرام صفقات أو تعاملات تنطوي على تعارض مصالح بالمخالفة لأحكام قانون الشركات التجارية. 4- أعلن إفلاسه ولم يستطع تعديل أوضاعه، أو 5- استقال من منصبه بموجب إشعار خطي أرسله للشركة بهذا المعنى، أو 6- أعفي من منصبه في اجتماع الجمعية العمومية، أو 7- انتهت مدة عضويته ولم يعاد انتخابه.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
	(ج) يحظر على الأطراف ذات العلاقة أن يستغل أي منهم ما اتصل به من معلومات بحكم عضويته أو وظيفته في تحقيق مصلحة له أو لغيره أيا كانت نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة وغيرها من المعاملات، كما لا يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يراد بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة.		(ج) يحظر على الأطراف ذات العلاقة أن يستغل أي منهم ما اتصل به من معلومات بحكم عضويته أو وظيفته في تحقيق مصلحة له أو لغيره أيا كانت نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة وغيرها من المعاملات، كما لا يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يراد بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة مع علمه بذلك.	
27(ج)	(ج) يحظر على الأطراف ذات العلاقة أن يستغل أي منهم ما اتصل به من معلومات بحكم عضويته أو وظيفته في تحقيق مصلحة له أو لغيره أيا كانت نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة وغيرها من المعاملات، كما لا يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يراد بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة.	27(ج)	(ج) يحظر على الأطراف ذات العلاقة أن يستغل أي منهم ما اتصل به من معلومات بحكم عضويته أو وظيفته في تحقيق مصلحة له أو لغيره أيا كانت نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة وغيرها من المعاملات، كما لا يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يراد بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة مع علمه بذلك.	الالتزام بنص المادة 152-1 من قانون الشركات
27(د)	د) لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة مجلس الإدارة فيما لا يجاوز 5% من رأسمال الشركة، وبموافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على ذلك ويتم تقييم الصفقات في جميع الأحوال بواسطة مقيم معتمد لدى الهيئة. ويتعين على مدقق حسابات الشركة أن يشتمل تقريره على بيان بصفقات تعارض المصالح والتعاملات المالية التي تمت بين الشركة وأي من الأطراف ذات العلاقة والإجراءات التي أُتخذت بشأنها.	27(د)	د) لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة مجلس الإدارة فيما لا يجاوز 5% من رأسمال الشركة، وبموافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على ذلك ويتم تقييم الصفقات في جميع الأحوال بواسطة مقيم معتمد لدى الهيئة، ولا يجوز للطرف ذو العلاقة الاشتراك في التصويت الخاص بقرار مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية الصادر في شأن هذه الصفقة. ويتعين على مدقق حسابات الشركة أن يشتمل تقريره على بيان بصفقات تعارض المصالح والتعاملات المالية التي تمت بين الشركة وأي من الأطراف ذات العلاقة والإجراءات التي أُتخذت بشأنها.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
	(B)A Director shall also cease to hold office if:		(B) A Director shall also cease to hold office if:	
			(3) If a final court order is issued proving against him that proves committing fraud, abuse of authority or entering into transactions or deals with Conflict of Interest in violation of the provisions of the Commercial Companies Law.	
	(C) A Related Party shall not shall not utilize information in their possession due to their Directorship or occupation so as to achieve a benefit for himself or for a third party whatsoever as a result of dealing in the		(C) A Related Party shall not shall not utilize information in their possession due to their Directorship or occupation so as to achieve a benefit for himself or for a third party whatsoever as a result of dealing in the	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article ( ) of law No.
	securities of the Company and any other transactions. Such Related Party may not have a direct or indirect interest with any party making deals intended to influence the price of securities issued by the Company.		securities of the Company and any other transactions. Such Related Party may not have a direct or indirect interest with any party making deals intended to influence the price of securities issued by the Company provided that he is aware of that.	
	(D) The Company may not undertake transactions with a Related Party where the value of such transaction is in excess of 5 (five) per cent of the issued share capital of the Company without the approval of the Board of Directors and the consent of the General Meeting of the company to the excess over such percentage. Such transactions shall be assessed by an assessor approved by the Authority. The Company's Auditor shall indicate in his report a statement of the deals with conflict of interest and financial transactions made between the Company and any Related Party and the procedures taken in that respect		(D) The Company may not undertake transactions with a Related Party where the value of such transaction is in excess of 5 (five) per cent of the issued share capital of the Company without the approval of the Board of Directors and the consent of the General Meeting of the company to the excess over such percentage. Such transactions shall be assessed by an assessor approved by the Authority and the Related Party shall not participate in the voting on the Board or General Meeting's decision issued in relation to such transaction. The Company's Auditor shall indicate in his report a statement of the deals with conflict of interest and financial transactions made between the Company and any Related Party and the procedures taken in that respect	
28(أ)	(أ) مع مراعاة المادة 23(د)، يجوز لمجلس الإدارة من وقت لآخر تعيين أي مدراء تنفيذيين ومسؤولين لتصريف الوظائف الإدارة حسبما يتعبره المجلس مناسباً (بحيث يكون هؤلاء المعينين إما أعضاء حاليين في مجلس إدارة الشركة أو من خارجها ممن ليس لهم علاقة مع الشركة أو مجلس الإدارة). يجوز إجراء هذه التعيينات للفترة وبالشروط والأحكام والصلاحيات والسلطات التي قد يراها المجلس مناسبة من وقت لآخر ويجوز له إلغاء هذا التعيين مع مراعاة شروط وأحكام أي اتفاق أبرم مع العضو المذكور في أي حالة معينة.	28(أ)	(أ) مع مراعاة المادة 23(د)، يجوز لمجلس الإدارة من وقت لآخر تعيين أي مدراء تنفيذيين ومسؤولين لتصريف الوظائف الإدارة حسبما يتعبره المجلس مناسباً (بحيث يكون هؤلاء المعينين ~~إما أعضاء حاليين في مجلس إدارة الشركة أو~~ من خارجها ~~ممن ليس لهم علاقة مع الشركة أو~~ مجلس الإدارة). يجوز إجراء هذه التعيينات للفترة وبالشروط والأحكام والصلاحيات والسلطات التي قد يراها المجلس مناسبة من وقت لآخر ويجوز له إلغاء هذا التعيين مع مراعاة شروط وأحكام أي اتفاق أبرم ~~مع العضو المذكور~~ في أي حالة معينة.	الالتزام بمعايير الحوكمة التي تحظر على أعضاء مجلس الإدارة ممارسة أعمال تنفيذية.
28(ب)	(ب) يعين مجلس الإدارة، من وقت لآخر، شخص بخلاف عضو مجلس الإدارة، بصفته أمين سر. للشركة للفترة وبالشروط والأحكام التي يراها المجلس مناسبة، ومع مراعاة شروط وأحكام أي اتفاق يبرم مع أمين السر المذكور ويجوز لمجلس الإدارة أيضاً إلغاء ذلك التعيين، ويقوم الشخص المعين بهذه الطريقة – بصفته أمين سر الشركة – بأداء جميع الواجبات المعتادة لتلك الوظيفة.	28(ب)	(ب) يعين مجلس الإدارة، من وقت لآخر، شخص بخلاف عضو مجلس الإدارة، بصفته أمين سر للقيام بأعمال أمانة سر المجلس. تحدد اختصاصات أمين السر ومكافآته بقرار من مجلس الإدارة كما يحدد دليل الحوكمة مؤهلات أمين سر المجلس ومهامه. لا يجوز عزل أمين سر مجلس الإدارة إلا بموجب قرار من مجلس الإدارة. ~~للشركة للفترة وبالشروط والأحكام التي يراها المجلس مناسبة، ومع مراعاة شروط وأحكام أي اتفاق يبرم مع أمين السر المذكور ويجوز لمجلس الإدارة أيضاً إلغاء ذلك التعيين، ويقوم الشخص المعين بهذه الطريقة – بصفته أمين سر الشركة – بأداء جميع الواجبات المعتادة لتلك الوظيفة.~~	الالتزام بمعايير الحوكمة.
	(A) Subject to Article 23 (d), the Board of Directors may from time to time appoint any senior executives and officers to discharge such management functions as the Board shall deem fit (provided that such appointees are from outsid the Board of Directors). Such appointments may be made for such periods and upon such terms and conditions and with such powers and authorities as the Board may from time to time think fit and, subject to the terms and conditions of any agreement entered into in any particular case, may revoke such appointment.		(A) Subject to Article 23 (d), the Board of Directors may from time to time appoint any senior executives and officers to discharge such management functions as the Board shall deem fit (provided that such appointees are from outsid the Board of Directors). Such appointments may be made for such periods and upon such terms and conditions and with such powers and authorities as the Board may from time to time think fit and, subject to the terms and conditions of any agreement entered into in any particular case, may revoke such appointment.	
	(B) The Board of Directors shall from time to time appoint a person, other than a Director, as Company Secretary for such period and upon such terms and conditions as it may from time to time think fit and, subject to the terms and conditions of any agreement entered into in any particular case, may revoke such appointment. Such person, so appointed, shall as Company Secretary perform and discharge all the usual and customary duties of such appointment.		(B) The Board of Directors shall from time to time appoint a person, other than a Director, as Company Secretary to act as the Secretary of the Board. The Secretary's activities and compensation shall be determined by a resolution of the Board of Directors. The Governance Controls shall specify the qualifications and duties of the Board Secretary. The Secretary of the Board of Directors may not be dismissed except by a resolution of the Board of Directors. ~~for such period and upon such terms and conditions as it may from time to time think fit and, subject to the terms and conditions of any agreement entered into in any particular case, may revoke such appointment. Such person, so appointed, shall as Company Secretary perform and~~	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
			~~discharge all the usual and customary duties of such appointment.~~	
30	يكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين تجاه الشركة ومساهميها وتجاه الغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة الممنوحة لهم وعن أي مخالفة لقانون الشركات التجارية أو مخالفة لهذا النظام، كما يكونون مسؤولين عن أي تقصير في الإدارة. ما عدا إذا تم اتخاذ القرار المعني بالأغلبية، فإن الأقلية التي تعترض لا تكون مسؤولة عن ذلك بشرط تدوين اعتراضهم في محضر هذا الاجتماع وذلك بموجب المادة 26 (د) من هذا النظام الأساسي.	30	يكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسؤولين تجاه الشركة ومساهميها وتجاه الغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة الممنوحة لهم وعن أي مخالفة لقانون الشركات التجارية أو مخالفة لهذا النظام، ~~كما يكونون مسؤولين عن أي تقصير في الإدارة~~. ما عدا إذا تم اتخاذ القرار المعني بالأغلبية، فإن الأقلية التي تعترض لا تكون مسؤولة عن ذلك بشرط تدوين اعتراضهم في محضر هذا الاجتماع وذلك بموجب المادة 26 (د) من هذا النظام الأساسي.	الالتزام بنص قانون الشركات المادة (162)
	The Chairman of the Board of Directors and the members therein shall be responsible before the Company, its shareholders and third parties for all acts of cheating and misuse of the powers granted to them, for any breach of the Commercial Companies Law, for any breach of these Articles and for any default in management, except that where the decision in question is taken by a majority, the minority who objected will not be responsible provided that their objection was recorded in the Minutes of the relevant meeting pursuant to Article (26) (d) of these Articles of Association.		The Chairman of the Board of Directors, ~~and~~ the members of the Board and the Executive Management ~~therein~~ shall be responsible before the Company, its shareholders and third parties for all acts of cheating and misuse of the powers granted to them, for any breach of the Commercial Companies Law, for any breach of these Articles ~~and for any default in management~~, except that where the decision in question is taken by a majority, the minority who objected will not be responsible provided that their objection was recorded in the Minutes of the relevant meeting pursuant to Article (26) (d) of these Articles of Association.	
31(أ)	(أ) تتكون مكافأة مجلس الإدارة من نسبة مئوية من الربح الصافي طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة 63 (أ) (4) من هذا النظام.	31(أ)	(أ) يطبق على ~~تتكون~~ مكافأة مجلس الإدارة وأحكامها نصوص قانون الشركات التجارية وضوابط الحوكمة ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك. ~~من نسبة مئوية من الربح الصافي طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة 63 (أ) (4) من هذا النظام.~~	الالتزام بالتعديلات على قانون الشركات ومعايير الحوكمة.
31(ب)	(ب) يجوز أن تدفع الشركة مكافأة إضافية أو معاشاً شهرياً بالقدر الذي يقرره المجلس لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة ويبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو مجلس إدارة.	31(ب)	(ب) يجوز أن تدفع الشركة مكافأة إضافية أو معاشاً شهرياً بالقدر الذي يقرره المجلس لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة ويبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو مجلس إدارة وذلك بما يتفق مع السياسات والإجراءات المعتمدة في الشركة والقوانين المطبقة.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
31(ج)	(ج) لا يسمح بمنح أي قروض من الشركة لأي واحد من أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز للشركة أن تقدم أي ضمانات لأي قرض يمنح لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إلا وفقاً لما يسمح به مجلس الإدارة صراحة وبما يتماشى مع أي متطلبات للمصرف المركزي.	31(ج)	(ج) لا يسمح بمنح أي قروض من الشركة لأي واحد من أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز للشركة أن تقدم أي ضمانات لأي قرض يمنح لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إلا بموجب تفويض صادر عن ~~وفقاً لما يسمح به~~ مجلس الإدارة المصرف المركزي، وفقاً لأي متطلبات أخرى مطلوبة من ~~صراحة وبما يتماشى مع أي متطلبات لـ~~ المصرف المركزي.	إعادة صياغة المادة لتوضيح النص.
	(A) The remuneration of the Board of Directors shall be a percentage of the net profits according to the provisions of Article 63 (a) (IV) of these Articles of Associations.		(A) The remuneration of the Board of Directors shall be subject to the provisions of the Companies Law, the Governance Control and the Corporate Governance Regulation for Banks ~~a percentage of the net profits according to the provisions of Article 63 (a) (IV) of these Articles of Associations.~~	
	(B) Any Director who serves on any Committee or who devotes special time and attention to the business or affairs of the Company or who otherwise performs services outside the scope of his ordinary duties as a Director may be paid such extra remuneration or salary as the Board of Directors may determine.		(B) Any Director who serves on any Committee or who devotes special time and attention to the business or affairs of the Company or who otherwise performs services outside the scope of his ordinary duties as a Director may be paid such extra remuneration or salary as the Board of Directors may determine in accordance with the policies and procedures adopted by the Company and in accordance with the applicable laws.	
	(C) No loans shall be made by the Company to a Director and no security shall be given by the Company in connection with any loan to any Director except insofar as is expressly authorised by the Board of Directors and in accordance with any requirements of the Central Bank.		(C) No loans shall be made by the Company to a Director and no security shall be given by the Company in connection with any loan to any Director except insofar as is expressly authorised by the Board of Directors of the Central Bank and in accordance with any other requirements of the Central Bank.	
32(أ)	(أ) تنعقد كافة اجتماعات الجمعية العمومية في مدينة دبي.	32(أ)	(أ) تنعقد جمعية عمومية للمساهمين بناء على دعوة من مجلس الإدارة مرة واحدة على الاقل كل سنة خلال (4) الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية في ذلك الموعد والمكان في الدولة اللذين يقررهما المجلس بعد موافقة السلطات المختصة المعنية سواء حضورياً أو باستخدام وسائل التقنية الحديثة بشكل كلي أو الاثنين معا بشكل جزئي على أن تنعقد كافة اجتماعات الجمعية العمومية في مدينة دبي.	إعادة صياغة المادة للالتزام بنص قانون الشركات
	(A) All General Meetings shall be held in the city of Dubai.		(A) A General Meeting of the shareholders shall be convened by the Board of Directors at least once a year within the four (4) months following the end of the financial year at the	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
			time and place in the State as the Board shall decide subject to the approval of the competent authorities and either attended partially or completely in person or using the modern electronic means. All General Meetings shall be held in the city of Dubai.	
33	يستلم المساهمون الدعوة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية حسب الزمان والمكان الذي يحدده مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي هذا والقانون المطبق والأنظمة، ما لم يوافق جميع المساهمين على عقد اجتماع الجمعية العمومية خلال فترة أقصر و يتم نشر الدعوة للاجتماع المذكور في الصحف (وفي تلك الحالة قد يتم انعقاد اجتماع الجمعية العمومية على النحو الذي تتم الموافقة عليه من قبل المساهمين)، ويكون توجيه الدعوة للاجتماع عن طريق الإعلان في صحيفتين محليتين من الصحف اليومية على ان تصدر احداهما باللغة العربية وبكتب مسجلة ، على أن يكون ذلك قبل الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العمومية بفترة واحد وعشرين خمس عشر(2115) يوماً على الأقل. وفي حال تعدد الشركاء في سهم واحد فترسل الدعوة باسم المساهم الذي سجل اسمه في سجل الأسهم قبل غيره من الشركاء الآخرين. يجب أن يوضح في الدعوة المكان واليوم والساعة المحددة للاجتماع وبأن تتضمن الدعوة جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية، وبأن تحدد اجتماع الجمعية العمومية على أن اجتماع الجمعية العمومية السنوية في حال كان الأمر كذلك.	33	يستلم المساهمون الدعوة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية حسب الزمان والمكان الذي يحدده مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي هذا والقانون المطبق والأنظمة، ما لم يوافق جميع المساهمين على عقد اجتماع الجمعية العمومية خلال فترة أقصر و يتم نشر الدعوة للاجتماع المذكور في الصحف (وفي تلك الحالة قد يتم انعقاد اجتماع الجمعية العمومية على النحو الذي تتم الموافقة عليه من قبل المساهمين)، ويكون توجيه الدعوة للاجتماع عن طريق الإعلان في صحيفتين محليتين من الصحف اليومية على ان تصدر احداهما باللغة العربية وبكتب مسجلة أو الكترونياً من خلال البريد الالكتروني و/أو الرسائل النصية القصيرة أو وفقاً لأي طريقة إخطار تسمح بها الهيئة في هذا الشأن، على أن يكون ذلك قبل الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العمومية بفترة واحد وعشرين ~~خمس عشر~~(2115) يوماً على الأقل. وفي حال تعدد الشركاء في سهم واحد فترسل الدعوة باسم المساهم الذي سجل اسمه في سجل الأسهم قبل غيره من الشركاء الآخرين. يجب أن يوضح في الدعوة المكان واليوم والساعة المحددة للاجتماع وبأن تتضمن الدعوة جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية وباقي المعلومات المطلوبة بموجب قانون الشركات وضوابط الحوكمة، وبأن تحدد اجتماع الجمعية العمومية على أن اجتماع الجمعية العمومية السنوية في حال كان الأمر كذلك.	تطوير صياغة المادة للالتزام بفترة الدعوة حسب قانون الشركات وللسماح باستخدام وسائل التقنية الحديثة في الدعوات.
	The shareholders shall receive a call to convene and attend General Meetings at such times and places as the Board of Directors shall appoint according to these Articles of Association and applicable law and regulation, unless all of the shareholders approve the convening of a General Meeting on shorter notice and with the requirement for newspaper publication (in which case a General Meeting may be convened in such manner as approved by the shareholders), such calls shall be made by a notice to be published in two Arabic local daily newspapers and by registered letters postage, at least fifteen (15) days before the specified date for the General Meeting. In the case of joint holders of any share, any such notice shall be despatched to the shareholder whose name first appears in the Share Register of the Company in respect of that share. The call shall specify the place, day and hour of the meeting, shall include the agenda of the General Meeting, and identify the General Meeting as the Annual General Meeting if that is the case.		The shareholders shall receive a call to convene and attend General Meetings at such times and places as the Board of Directors shall appoint according to these Articles of Association and applicable law and regulation, unless all of the shareholders approve the convening of a General Meeting on shorter notice and with the requirement for newspaper publication (in which case a General Meeting may be convened in such manner as approved by the shareholders), such calls shall be made by a notice to be published in two Arabic local daily newspapers and by registered letters postage or electronically by email and/or SMS or in any other way permitted by the Authority, at least twenty one ~~fifteen~~ (215) days before the specified date for the General Meeting. In the case of joint holders of any share, any such notice shall be despatched to the shareholder whose name first appears in the Share Register of the Company in respect of that share. The call shall specify the place, day and hour of the meeting, shall include the agenda of the General Meeting and remaining required information in accordance with the Companies Law and Governance Control, and identify the General Meeting as the Annual General Meeting if that is the case.	
34	يضع أعضاء مجلس الإدارة جدول أعمال اجتماعات الجمعية العمومية ما عدا اجتماعات الجمعية العمومية التي تعقد بناء على طلب خطي من المساهمين أو هيئة الرقابة الشرعية القانونية أو مدققي الحسابات أو الهيئة وذلك بموجب المواد 41 (ب) و(ج) و(د) من النظام الأساسي هذا ويقوم طالبو الاجتماع ومدققو الحسابات هؤلاء بوضع جدول الأعمال.	34	يضع ~~أعضاء~~ مجلس الإدارة جدول أعمال اجتماعات الجمعية العمومية ما عدا اجتماعات الجمعية العمومية التي تعقد بناء على طلب خطي من المساهمين أو لجنة ~~هيئة~~ الرقابة الشرعية الداخلية ~~القانونية~~ أو مدققي الحسابات أو الهيئة وذلك بموجب المواد 41 (ب) و(ج) و(د) من النظام الأساسي هذا ويقوم طالبو الاجتماع ومدققو الحسابات هؤلاء بوضع جدول الأعمال.	لغرض توحيد صياغة المادة بين اللغتين العربية والانجليزية وتصحيح اسم لجنة الرقابة الشرعية.
	The Board of Directors shall decide the agenda for General Meetings except for those General Meetings convened at the written request of shareholders, Legal Sharia Control Authority, the Auditor or the Authority, pursuant to Articles 41 (b), (c) and (d) hereof where those requesting or convening the General Meeting shall determine the agenda.		The Board of Directors shall decide the agenda for General Meetings except for those General Meetings convened at the written request of shareholders, ISSC ~~Legal Sharia Control Authority~~, the Auditor or the Authority, pursuant to Articles 41 (b), (c) and (d) hereof where those requesting or convening the General Meeting shall determine the agenda.	
35	يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أسماءهم في سجل خاص يعد لذلك في المركز الرئيسي للشركة قبل أربعة وعشرين (24) ساعة على الأقل من الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية ويجب أن يحتوي السجل على اسم كل مساهم وعدد الأسهم التي		يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أسماءهم في سجل خاص يعد لذلك في المركز الرئيسي للشركة قبل أربعة وعشرين (24) ساعة على الأقل من الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية ويجب أن يحتوي السجل على اسم كل مساهم وعدد الأسهم التي يملكها المساهم أو الممثلة من قبله	للسماح باستخدام وسائل التقنية الحديثة.

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	يملكها المساهم أو الممثلة من قبله واسم الحائز عليها، بشرط إبراز سند التوكيل. يمنح المساهم أو ممثله بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة أو عن طريق توكيل خطي لممثله		واسم الحائز عليها، بشرط إبراز سند التوكيل. أو من خلال السجل الالكتروني المعد لذلك أو المنصة الالكترونية في حال انعقاد الاجتماع عن بعد. يمنح المساهم أو ممثله بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة أو عن طريق توكيل خطي لممثله	
	The shareholders who wish to attend a General Meeting shall record their names in a special record to be prepared for this purpose at the main office of the Company, not less than twenty-four (24) hours before the time specified for the convening of the General Meeting. The said record shall include the name of each shareholder, the number of shares he holds, the number of shares represented by him and the name of their holder, provided he produces his form of delegation. A shareholder or his delegate shall be given a card to attend a meeting on which the number of votes he can cast whether as principal or by such delegate is written.		The shareholders who wish to attend a General Meeting shall record their names in a special record to be prepared for this purpose at the main office of the Company, not less than twenty-four (24) hours before the time specified for the convening of the General Meeting. The said record shall include the name of each shareholder, the number of shares he holds, the number of shares represented by him and the name of their holder, provided he produces his form of delegation or through an electronic register made available or the electronic platform in case of holding the General Meeting virtually. A shareholder or his delegate shall be given a card to attend a meeting on which the number of votes he can cast whether as principal or by such delegate is written.	
36(ب)	(ب) إذا لم يكتمل النصاب القانوني خلال نصف ساعة من الزمن المحدد لاجتماع الجمعية العمومية ولم يستوفي متطلبات قانون الشركات التجارية، فسيتم انعقاد اجتماع الجمعية العمومية الثانية خلال فترة لا تقل عن خمسة (5) أيام ولا تتجاوز (15) يوماً. بعد الموعد الأصلي المحدد لاجتماع الجمعية العمومية في نفس الوقت والمكان أو في وقت ومكان آخر كما قد يقرره مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب في اجتماع الجمعية العمومية الثاني أيا كان عدد الحاضرين في ذلك الاجتماع.	36(ب)	(ب) إذا لم يكتمل النصاب القانوني خلال نصف ساعة من الزمن المحدد لاجتماع الجمعية العمومية ولم يستوفي متطلبات قانون الشركات التجارية، فيجب دعوة فسيتم انعقاد اجتماع الجمعية العمومية إلى اجتماع يعقد بعد مضي مدة لا تقل عن الثانية خلال فترة لا تقل عن خمسة (5) أيام ولا تتجاوز (15) يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويعتبر الاجتماع المؤجل صحيحاً أياً كان عدد الحاضرين. بعد الموعد الأصلي المحدد لاجتماع الجمعية العمومية في نفس الوقت والمكان أو في وقت ومكان آخر كما قد يقرره مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب في اجتماع الجمعية العمومية الثاني أيا كان عدد الحاضرين في ذلك الاجتماع.	إعادة صياغة المادة للالتزام بالنص الواضح المناسب
	(B) If within half an hour from the time appointed for a General Meeting a quorum for the purposes of the Commercial Companies Law is not present, the second General Meeting shall be re-convened not less than five (5) and not more than 15 (fifteen) days after the date originally fixed for such General Meeting, at the same time and place or at such other time and place as the Board of Directors may determine. The quorum shall be present at the second General Meeting regardless of the number of attendees.		(B) If within half an hour from the time appointed for a General Meeting a quorum for the purposes of the Commercial Companies Law is not present, it should be called for a ~~the~~ second General Meeting which shall be re-convened after a period of not less than five (5) and not exceeding ~~more than~~ 15 (fifteen) days from the date of the first meeting and the adjourned meeting shall be valid ~~after the date originally fixed for such General Meeting, at the same time and place or at such other time and place as the Board of Directors may determine. The quorum shall be present at the second General Meeting~~ regardless of the number of attendees.	
37(أ)	(أ) يترأس رئيس مجلس الإدارة بصفته رئيس المجلس اجتماعات الجمعية العمومية، وفي حالة غيابه يرأس الاجتماع نائبه، وفي حال غيابه رئيس المجلس ونائبه، يرأس الجمعية أي مساهم يختاره المساهمون الآخرون ليترأس اجتماع الجمعية العمومية.	37(أ)	(أ) يترأس رئيس مجلس الإدارة بصفته رئيس المجلس اجتماعات الجمعية العمومية، وفي حالة غيابه يرأس الاجتماع نائبه، وفي حال غيابه رئيس المجلس ونائبه، يرأس الجمعية أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة يختاره المجلس لذلك. وفي حال عدم اختيار مجلس الإدارة للعضو، يرأسها أي شخص ~~أي مساهم~~ يتختاره المساهمون الآخرون ~~ليترأس اجتماع~~ الجمعية العمومية. إذا كانت الجمعية تبحث في أمر يتعلق برئيس الاجتماع، وجب أن تختار الجمعية من بين المساهمين من يتولى رئاسة الاجتماع خلال مناقشة هذا الأمر.	الالتزام بنص المادة 184 من قانون الشركات.
37(ج)	(ج) يجب أن تدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية في كل اجتماع للجمعية العمومية لتتضمن أسماء المساهمين الحاضرين بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم وعدد الأسهم التي يملكونها والتي يمثلونها وعدد الأصوات الممثلة والقرارات التي تم اتخاذها وعدد الأصوات المؤيدة لها والأصوات المعارضة لها وموجز وافٍ عن المناقشات التي تمت في الاجتماع. تقيد هذه المحاضر في سجل خاص يوقع من قبل رئيس الجمعية وأمين سر الشركة وجامعي الأصوات ومدققي الحسابات.	37(ج)	(ج) يجب أن تدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية في كل اجتماع للجمعية العمومية لتتضمن أسماء المساهمين الحاضرين بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم وعدد الأسهم التي يملكونها والتي يمثلونها وعدد الأصوات الممثلة والقرارات التي تم اتخاذها وعدد الأصوات المؤيدة لها والأصوات المعارضة لها وموجز وافٍ عن المناقشات التي تمت في الاجتماع. تقيد هذه المحاضر في سجل خاص يوقع من قبل رئيس الجمعية ومقررها ~~وأمين سر الشركة~~ وجامعي الأصوات ومدققي الحسابات.	تعديل المادة للالتزام بالمسمى الصحيح
	(A) The Chairman of the Board of Directors shall preside as chairman at each General Meeting and, in his absence, the Vice Chairman or, in the absence of both the Chairman and Vice Chairman, any shareholder so elected by the other shareholders to be chairman of such General Meeting.		(A) The Chairman of the Board of Directors shall preside as chairman at each General Meeting and, in his absence, the Vice Chairman or, in the absence of both the Chairman and Vice Chairman, any member of the Board selected ~~shareholder so elected~~ by the Board shall chair the ~~other shareholders to be chairman of such~~ General Meeting. In case the Board has not selected any member, the General Meeting	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
			shall be chired by any person selected by the General Meeting. If the General Meeting is to discuss a matter relating to the Chairman of the meeting, the General Meeting shall select one of the shareholders to chair the meeting during the discussions.	
	(C) The Company shall cause minutes of proceedings at each General Meeting to be drawn up, to include the names of the shareholders attending or represented, the number of shares held either in their own right or by their delegate, the number of votes represented, the resolutions adopted with the number of votes in favour and against and a sufficient summary of the discussions which took place at the meeting. Such minutes shall be entered in a special register and shall be signed by the chairman of the meeting, the Company Secretary, the tellers of the meeting and the Auditor.		(C) The Company shall cause minutes of proceedings at each General Meeting to be drawn up, to include the names of the shareholders attending or represented, the number of shares held either in their own right or by their delegate, the number of votes represented, the resolutions adopted with the number of votes in favour and against and a sufficient summary of the discussions which took place at the meeting. Such minutes shall be entered in a special register and shall be signed by the chairman of the meeting, the ~~Company~~ Secretary of the meeting, the tellers of the meeting and the Auditor.	
40(أ)	(أ) يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد، لتكون بمثابة الجمعية العمومية السنوي، مرة في السنة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية وذلك في المكان والزمان المعنيين في إعلان الدعوة للاجتماع. وفي عدم قدرة مجلس الإدارة على عقد اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد مضي مدة (30) ثلاثين يوماً على الموعد المحدد، فللهيئة بعد مشاورة السلطات المختصة الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية.	40(أ)	(أ) يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد، لتكون بمثابة الجمعية العمومية السنوي، مرة في السنة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية وذلك في المكان والزمان المعنيين في إعلان الدعوة للاجتماع. ~~وفي عدم قدرة مجلس الإدارة على عقد اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد مضي مدة (30) ثلاثين يوماً على الموعد المحدد، فللهيئة بعد مشاورة السلطات المختصة الدعوة لعقد اجتماع الجمعية~~ للعمومية. وللهيئة أن تطلب من رئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه، توجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية في إحدى الحالات التالية : (1)إذا مضى (30) ثلاثون يوماً على الموعد المحدد لعقد الاجتماع دون أن تدعى إلى الانعقاد؛ (2)إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى لصحة انعقاده؛ (3)إذا تبين للهيئة في أي وقت وقوع مخالفات للقانون أو لنظام الشركة أو وقوع خلل في إدارة الشركة؛ (4)عدم استجابة مجلس إدارة الشركة لطلب مساهم أو أكثر يمثلون 10% من رأسمال البنك. إذا لم يقم رئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد في الحالات السابقة خلال (5) خمسة أيام من تاريخ طلب الهيئة، تقوم الهيئة بتوجيه الدعوة للاجتماع على نفقة الشركة.	الالتزام بنص المادة 178 من قانون الشركات
	(A) The Board of Directors shall convene a General Meeting, which is designated an Annual General Meeting, once every year within four months following the end of the relevant financial year at the place and time specified in the notice for such Annual General Meeting. In the event of the failure of the Board of Directors to convene the Annual General Meeting for thirty (30) days after the relevant time limit has expired, the Authority after consulting the Competent Authority shall call the Annual General Meeting.		(A) The Board of Directors shall convene a General Meeting, which is designated an Annual General Meeting, once every year within four months following the end of the relevant financial year at the place and time specified in the notice for such Annual General Meeting. ~~In the event of the failure of the Board of Directors to convene the Annual General Meeting for thirty (30) days after the relevant time limit has expired, the Authority after consulting the Competent Authority shall call the Annual General Meeting.~~ The Authority may request the Chairman of the Board or his replacement to call for the General Meeting in one of the following cases: (1) if (30) thirty days have lapsed from the date specified to convene the meeting without the General Meeting having been called; (2) if the number of the Board Members falls below the minimum number required for the quorum; (3) if at any time appears to the Authority that there have been violations of the law or the Articles or mismanagement of the Company; (4) if the Chairman of the Board or his replacement has failed to respond to the request of a shareholder or more representing 10% of the Company’s capital. If the Chairman of the Board or his replacement is failed to call the	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
			General Meeting in the above cases within (5) five days from the date of the Authority’s request, the Authority shall call for the General Meeting at the Company’s expenses.	
(ب)40	(B) The Annual General Meeting shall be held particularly to receive and consider the following matters:	(ب)40	(B) The Annual General Meeting shall be held particularly to receive and consider the following matters:	
	A. The Board of Directors’ report concerning the Company’s activities and its financial position during the year, Auditors’ report and the Internal Sharia Control Committee’s report if the company operates in accordance with the Islamic Sharia provisions and ratifying the same. D. The appointment of the Internal Sharia Control Committee members if the company operates in accordance with the Islamic Sharia provisions.		A. The Board of Directors’ report concerning the Company’s activities and its financial position during the year, Auditors’ report and the Internal ~~Sharia~~Shari’ah Control Committee’s report if the company operates in accordance with the Islamic ~~Sharia~~Shari’ah provisions and ratifying the same. D. The appointment of the Internal ~~Sharia~~Shari’ah Control Committee members if the company operates in accordance with the Islamic ~~Sharia~~Shari’ah provisions.	
41(ب)	(ب) ينعقد اجتماع الجمعية العمومية من قبل مجلس الإدارة كلما تقدم مساهم واحد أو أكثر من الذين يملكون أسهماً لا تقل عن عشرين في المائة (20%) من رأس مال الشركة بطلب خطي لعقد اجتماع الجمعية العمومية. يقوم مجلس الإدارة بإصدار دعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية في غضون خمسة (5) أيام من تلقي هذا الطلب، وتوجه الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية قبل فترة خمسة عشر (15) يوما على الأقل من موعد انعقاده على أن لا تتجاوز ثلاثين (30) يوما من تاريخ الدعوة. في حال تقدم المساهمون بطلب لعقد اجتماع الجمعية العمومية بموجب هذه المادة، فيتعين أن يذكر هذا الطلب الهدف من اجتماع الجمعية العمومية والأمور التي ستتم مناقشتها ويجب توقيع الطلب من قبل المتقدمين وإيداعه في المكتب الرئيسي للشركة. علاوة على ذلك، يجب على المتقدم بطلب اجتماع الجمعية العمومية تقديم شهادة من السوق المالي التي يتم إدراج أسهم الشركة فيها، بتأكيد التصرف في الأسهم المملوكة من قبل مقدم الطلب وبأنها تحت تصرفه لحين موعد عقد اجتماع الجمعية العمومية.	41(ب)	(ب) ينعقد اجتماع الجمعية العمومية من قبل مجلس الإدارة كلما تقدم مساهم واحد أو أكثر من الذين يملكون أسهماً لا تقل عن ~~عشرين في~~ 210% بالمائة (20%) من رأس مال الشركة بطلب خطي لعقد اجتماع الجمعية العمومية. يقوم مجلس الإدارة بإصدار دعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية في غضون خمسة (5) أيام من تلقي هذا الطلب، وتوجه الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية ~~خلال مدة قبل فترة خمسة عشر (15) يوما على الأقل من موعد انعقاده على أن~~ لا تتجاوز ثلاثين (30) يوما من تاريخ الدعوة. في حال تقدم المساهمون بطلب لعقد اجتماع الجمعية العمومية بموجب هذه المادة، فيتعين أن يذكر هذا الطلب الهدف من اجتماع الجمعية العمومية والأمور التي ستتم مناقشتها ويجب توقيع الطلب من قبل المتقدمين وإيداعه في المكتب الرئيسي للشركة. علاوة على ذلك، يجب على المتقدم بطلب اجتماع الجمعية العمومية تقديم شهادة من السوق المالي التي يتم إدراج أسهم الشركة فيها، ~~تفيد بحظر~~ بتأكيد التصرف في الأسهم المملوكة من قبل مقدم الطلب ~~وبأنها تحت تصرفه~~ لحين موعد عقد اجتماع الجمعية العمومية.	تعديل المادة بسبب التعديل على النسبة حسب نص المادة 176 من قانون الشركات
41(ج)	(ج) على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد متى طلب إليه ذلك من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية أو مدقق الحسابات. في حال لم يقم مجلس الإدارة بتوجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية خلال (5) خمسة أيام من تاريخ استلام الطلب،	41(ج)	(ج) على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد متى طلب إليه ذلك من قبل ~~لجنة الرقابة الشرعية الداخلية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ أو مدقق الحسابات. في حال لم يقم مجلس الإدارة بتوجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية خلال (5) خمسة أيام من تاريخ استلام الطلب،	تعديل مسمى لجنة الرقابة الشرعية
41(د)	(د) وجب على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية أو، كما حسب مقتضى الحال، مدقق الحسابات توجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية. ويتم انعقاد الجمعية خلال مدة لا تقل عن (15) خمسة عشر يوماً ولا تجاوز ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الدعوة للاجتماع.	41(د)	(د) وجب على ~~لجنة الرقابة الشرعية الداخلية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ أو، كما حسب مقتضى الحال، مدقق الحسابات توجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية. ويتم انعقاد الجمعية خلال مدة لا تقل عن (15) خمسة عشر يوماً ولا تجاوز ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الدعوة للاجتماع.	تعديل مسمى لجنة الرقابة الشرعية
41(هـ)	(هـ) وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية, يجوز للهيئة, في ظروف معينة, ان تطلب من رئيس مجلس إدارة الشركة او من ينوب عنه الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية, و في حال عدم توجيه دعوة لانعقاد الجمعية العمومية في غضون خمسة (5) أيام من تاريخ الطلب, تقوم الهيئة بتوجيه دعوة على نفقة الشركة.	~~41(هـ)~~	~~(هـ) وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية, يجوز للهيئة, في ظروف معينة, ان تطلب من رئيس مجلس إدارة الشركة او من ينوب عنه الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية, و في حال عدم توجيه دعوة لانعقاد الجمعية العمومية في غضون خمسة (5) أيام من تاريخ الطلب, تقوم الهيئة بتوجيه دعوة على نفقة الشركة.~~	تم إعادة صياغة المادة في مكان آخر.
	(B) A General Meeting shall be convened by the Board of Directors whenever one or more shareholders holding shares representing not less than ten *per cent* (10%) of the share capital of the Company makes written application for such General Meeting to be convened. The Board of Directors shall issue an invitation to convene the General Meeting within five (5) days of receiving such application, and the General Meeting shall be scheduled for a day that is at least fifteen (15) days, but not in excess of thirty (30) days, of the date of such invitation. If the shareholders make an application for a General Meeting to be convened pursuant this Article, then such application shall state the objective of the General Meeting and the matters to be		(B) A General Meeting shall be convened by the Board of Directors whenever one or more shareholders holding shares representing not less than ten ~~twenty~~ *per cent* (~~2~~10%) of the share capital of the Company makes written application for such General Meeting to be convened. The Board of Directors shall issue an invitation to convene the General Meeting within five (5) days of receiving such application, and the General Meeting shall be scheduled within a period not exceeding ~~for a day that is at least fifteen (15) days, but not in excess of~~ thirty (30) days, of the date of such invitation. If the shareholders make an application for a General Meeting to be convened pursuant this Article, then such application shall state the objective of the General Meeting and the matters to be	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	discussed, and such application must be signed by the applicants and be deposited at the main office of the Company. Furthermore, the applicant for the meeting shall provide a certificate from the Financial Market where the shares of the Company are listed, confirming the disposition of the shares held by the applicant on his demand until holding the General Meeting.		discussed, and such application must be signed by the applicants and be deposited at the main office of the Company. Furthermore, the applicant for the meeting shall provide a certificate from the Financial Market where the shares of the Company are listed, confirming the restriction to dispose ~~disposition of~~ the shares held by the applicant on his demand until holding the General Meeting.	
	(C) The Board of Directors shall convene a General Meeting on demand by the Legal Opinion & Sharia Control Authority or the Auditor. If the Board fails to issue an invitation to convene the General Meeting within five (5) days of receiving such demand,		(C) The Board of Directors shall convene a General Meeting on demand by the Legal Opinion & ~~Sharia~~Shari’ah Control Authority or the Auditor. If the Board fails to issue an invitation to convene the General Meeting within five (5) days of receiving such demand,	
	(D) the Legal Opinion & Sharia Control Authority or, as the case may be, the Auditor shall issue such invitation and the General Meeting shall be scheduled for a day which is at least fifteen (15) days, but not in excess of thirty (30) days, of the date of such invitation.		(D) the Legal Opinion & ~~Sharia~~Shari’ah Control Authority or, as the case may be, the Auditor shall issue such invitation and the General Meeting shall be scheduled for a day which is at least fifteen (15) days, but not in excess of thirty (30) days, of the date of such invitation.	
	(E) In accordance with the provisions of the Commercial Companies Law, the Authority may, in certain circumstances, demand the Chairman of the Company or his nominee to convene a General Meeting, and in the event that an invitation for such General Meeting has not been issued within five (5) days from the date of the demand, the Authority shall give the invitation at the cost of the Company.		~~(E) In accordance with the provisions of the Commercial Companies Law, the Authority may, in certain circumstances, demand the Chairman of the Company or his nominee to convene a General Meeting, and in the event that an invitation for such General Meeting has not been issued within five (5) days from the date of the demand, the Authority shall give the invitation at the cost of the Company.~~	
42	مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية وأحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي هذا المطبقة، وفيما عدا زيادة التزامات المساهمين، يجوز للشركة، بعد موافقة الهيئة والجهات المختصة، تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي بقرار خاص.	42	مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية وأحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي هذا ~~المطبقة~~، وفيما عدا زيادة التزامات المساهمين، يجوز للشركة، بعد موافقة الهيئة والجهات المختصة، تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي بقرار خاص.	تصحيح لغوي
	Subject to the provisions of the Commercial Companies Law, applicable provisions of Islamic Sharia, these Articles of Association and except for the increase in shareholders’ liabilities, the Company may, with the approval of the Authority and the Competent Authority amend the Memorandum of Association or the Articles of Association by way of Special Resolution.		Subject to the provisions of the Commercial Companies Law, applicable provisions of Islamic ~~Sharia~~Shari’ah, these Articles of Association and except for the increase in shareholders’ liabilities, the Company may, with the approval of the Authority and the Competent Authority amend the Memorandum of Association or the Articles of Association by way of Special Resolution.	
43	مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية وأحكام النظام الأساسي هذا والهيئة، تختص الجمعية العمومية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة. ولا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال، ومع ذلك يكون للجمعية العمومية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع. وإذا طلبت الهيئة أو عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن عشرة بالمائة (10%) من رأسمال الشركة إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال وجب على مجلس الإدارة إجابة الطلب وإلا كان من حق الجمعية العمومية أن تقرر مناقشة هذه المسائل.	43	مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية وأحكام النظام الأساسي هذا والهيئة، تختص الجمعية العمومية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة. ولا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال، ومع ذلك يكون للجمعية العمومية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع. وإذا طلبت الهيئة أو مساهم أو عدد من المساهمين يملكون نسبة ~~يمثلون ما~~ لا يتقل عن خمسة عشرة بالمائة (~~10~~5%) من رأسمال الشركة إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال وجب على مجلس الإدارة إجابة الطلب وإلا كان من حق الجمعية العمومية أن تقرر مناقشة هذه المسائل.	تعديل المادة للالتزام بالتعديل على المادة رقم 182 من قانون الشركات
			إدراج بند بجدول أعمال الجمعية العمومية قبل موعد الاجتماع وبعد نشر الدعوة : يكون للمساهمين الحق في أن يتقدموا بطلب إدراج بند أو بنود جديدة إلى جدول أعمال الجمعية العمومية قبل موعد اجتماع الجمعية العمومية وبعد نشر الدعوة وفقاً للشروط التالية: 1- أن يكون طلب الإدراج مقدم من عدد من المساهمين يمثلون نسبة (5%) من رأس مال الشركة؛ 2- أن يقدم طلب الإدراج إلى الهيئة خلال خمسة أيام من تاريخ قيام الشركة بنشر دعوة الجمعية العمومية؛ 3- أن يكون البند الجديد واضح ومحدد وألا يتعارض مع أحكام قانون الشركات والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له . 4- أن يكون طلب الإدراج مكتوباً وموقعاً من مقدمه؛ 5- أن تقوم الشركة بإخطار المساهمين بطلب إدراج البند أو البنود الجديدة بذات الطريقة التي تم من خلالها توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية أو بأي طريقة أخرى توافق عليها الهيئة، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بخمسة (5) أيام على الأقل، ويجب أن يشتمل الإخطار على		الالتزام بنص قرار الحوكمة الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع المادة 45

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
			البند الجديد والوثائق ذات العلاقة به. إدراج بند بجدول أعمال الجمعية العمومية أثناء الاجتماع: يكون للمساهمين أثناء اجتماع الجمعية العمومية الحق في أن يتقدموا بطلب إدراج بند أو بنود جديدة إلى جدول أعمال الجمعية العمومية وفقاً للشروط التالية: 1- أن يكون طلب الإدراج مقدم من عدد من المساهمين يمثلون نسبة (5%) من رأس مال الشركة؛ 2- أن يكون البند الجديد واضح ومحدد وألا يتعارض مع أحكام قانون الشركات والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له . 3- أن يكون طلب الإدراج مكتوباً وموقعاً من مقدمه؛ 4- أن يقدم طلب الإدراج إلى رئيس اجتماع الجمعية العمومية قبل البدء في مناقشة جدول الأعمال؛ 5- يلتزم رئيس الاجتماع بالموافقة على إدراج البند بعد استيفائه الشروط الواردة أعلاه، ويكون لمقدمي الطلب في حالة رفضه الحق في طلب العرض على الجمعية العمومية للنظر في إدراج البند من عدمه وذلك قبل البدء في مناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية ويتم التصويت على الإدراج بأغلبية الأسهم الممثلة في الاجتماع؛ على أي حال يحظر إدراج بند جديد إلى جدول أعمال الجمعية العمومية أثناء الاجتماع في الحالتين التاليتين: 1. إذا تطلب اتخاذ القرار بشأن البند الجديد إصدار قرار خاص من الجمعية العمومية؛ 2. إذا كان البند الجديد يتعلق بعزل كل أو بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة.	
			يجوز للجمعية العمومية بموجب قرار خاص ومع مراعاة اية متطلبات اخرى واردة في القانون، أن تقرر ما يلي: 1. زيادة رأس المال أو تخفيضه. 2. حل الشركة أو إدماجه في شركة أخرى. 3. بيع أي مشروع قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر. 4. تمديد مدة الشركة أو إنقاصها. 5. إصدار صكوك أو سندات من قبل الشركة. 6. تخصيص نسبة من الأرباح السنوية أو الأرباح المتراكمة للمسؤولية المجتمعية وفقاً لأحكام المادة (244) من قانون الشركات. 7. تعديل عقد تأسيس الشركة أو هذا النظام بعد موافقة الهيئة والمصرف المركزي والسلطات المختصة المعنية. 8. عند رغبة الشركة بيع نسبة 51% أو أكثر من أصولها (موجوداتها) سواء أكانت عملية البيع ستتم بصفقة واحدة أو من خلال عدة صفقات وذلك خلال سنة من تاريخ عقد أول صفقة أو تعامل؛ 9. دخول شريك استراتيجي؛ 10. تحويل الديون النقدية إلى أسهم في رأسمال الشركة؛ 11. إصدار برنامج تحفيز موظفي الشركة بتملك أسهم’فيها؛ 12. إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم أو منح خصم إصدار على القيمة الاسمية للسهم؛ 13. إدماج الاحتياطي في رأس مال الشركة؛ 14. تجزئة القيمة الاسمية لأسهم الشركة؛ 15. تحول الشركة؛ 16. إطالة مدة التصفية؛ 17. شراء الشركة لأسهمها؛ 18. في الحالات التي يتطلب فيها قانون الشركات إصدار قرار خاص.	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	Subject to the provisions of Commercial Companies Law and these Articles of Association and the Competent Authority, a General Meeting shall have competence to review all matters relating to the Company. The General Meeting may not discuss matters that were not entered in the agenda. However, the General Meeting shall have the right to discuss serious matters that are revealed during the meeting. If the Authority or a number of shareholders representing at least ten *per cent* (10%) of the share capital of the Company request that particular issues be entered on the agenda, the Board of Directors shall grant the request, otherwise the General Meeting shall have the right to discuss these matters.		Subject to the provisions of Commercial Companies Law and these Articles of Association and the Competent Authority, a General Meeting shall have competence to review all matters relating to the Company. The General Meeting may not discuss matters that were not entered in the agenda. However, the General Meeting shall have the right to discuss serious matters that are revealed during the meeting. If the Authority or a shareholder or number of shareholders representing at least five ~~ten~~ *per cent* (~~10~~5%) of the share capital of the Company request that particular issues be entered on the agenda, the Board of Directors shall grant the request, otherwise the General Meeting shall have the right to discuss these matters.	
			Listing an item in the agenda of the General Meeting before the General Meeting but after the publication of the invitation: The Shareholders shall have the right to apply to list a new item or items in the agenda of the General Meeting before the meeting of the General Meeting but after publishing the invitation, subject to the following conditions: 1- The application for listing an item shall be submitted by a number of shareholders, representing 5% of the Bank’s capital; 2- The application shall be submitted to Authority within five days from the date of publishing the General Meeting invitation; 3- The new item shall be clear and specific and not contradict the provisions of the Companies Law or the resolutions and regulations issued in implementation thereof; 4- The application shall be in writing and signed by the applicant; 5- The Company shall notify the Shareholders of the request to list the new item or items in the same way in which the invitation to convene the General Meeting was issued or any other way the SCA approves, at least five days before the date set for the General Meeting, and the notification shall include the new item and related documents. Listing an item in the agenda of the General Meeting during the General Meeting: The shareholders shall have the right during the meeting of the General Meeting to apply to list a new item or items in the agenda of the General Meeting, subject to the following conditions: a- The application shall be submitted by a number of shareholders, representing 10% of the Bank’s capital; b- The new item be clear and specific and not contradict the provisions of the Companies Law and the resolutions and regulations issued in implementation thereof;	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
			c- The application for listing must be in writing and signed by its applicant; d- The application shall be submitted to the chairman of the General Meeting before starting the discussion of the agenda; e- The chairman of the meeting is obligated to agree to the listing of the item once the above conditions are met, and the applicants, if their application for listing is refused, shall have the right to request to present the application to the General Meeting to consider whether or not the item shall be listed before starting to discuss the agenda of the General Meeting and voting on such application shall be by majority of the shares represented at the meeting. However, it is prohibited to list a new item on the agenda of the General Meeting during the meeting in the following two cases: a- If the resolution required on the new item is a Special Resolution of the General Meeting. b- If the new item relates to the dismissal of all or some of the members of the Board of Directors.	
			Subject to any other requirements required by the Companies Law, the General Meeting may, through a Special Resolution, decide the following actions: 1. Increase the share capital or reduce the share capital. 2. Dissolution of the Company or its merger with another company. 3. Sale or otherwise disposing of any business of the Company. 4. Extension or reduction of the term of the Company. 5. Issue Sukuk or Bonds by the Company. 6. to allocate a percentage of the annual profit or accumulated profits for social responsibility in accordance with the provisions of Article (244) of the Companies Law. 7. Subject to the consent of Authority and the relevant authorities, amending the Company9. Participation of a strategic shareholder.’s Memorandum of Association or these Articles. 8. In case the Company sells 51% or more of its assets (its holdings), whether the sale will take place in a single transaction or through several transactions, within a year from the date of the first deal or transaction. 9. Participation of a strategic shareholder. 10. Convert the cash debts into shares in the Company's capital 11. Issue employee incentive scheme by owning shares in the Company. 12. Add a premium to the share’s par value. 13. Incorporate the reserve into the Company’s capital. 14. Split the nominal value of the Company’s shares. 15. Company transformation. 16. Extend the liquidation period. 17. The Company buying its own shares.	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
			18. Any other matters in respect of which the Companies Law requires the issuance of a Special Resolution.	
الباب السادس	هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية	الباب السادس	لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ~~هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية~~	
45	تعين الجمعية العمومية بناء على ترشيح مجلس الإدارة، هيئة للفتوى والرقابة الشرعية تكون قراراتها ملزمة، وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل وخمسة أعضاء على الأكثر. يتولى كل عضو من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية منصبه لمدة سنة مالية، ويجوز إعادة تعيين الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم.	45	تعين الجمعية العمومية بناء على ترشيح مجلس الإدارة، وبعد إجازة الهيئة العليا الشرعية، لجنة للرقابة الشرعية الداخلية ~~هيئة للفتوى والرقابة الشرعية~~ تكون قراراتها ملزمة، ويجب ألا يقل عدد أعضاء لجنة الرقابة الشرعية عن خمسة ~~وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل وخمسة~~ أعضاء ~~على الأكثر~~. يتولى كل عضو من أعضاء لجنة ~~هيئة~~ الرقابة الشرعية الداخلية منصبه لمدة ثلاث سنوات على الأقل ~~سنة مالية~~، ويجوز أن تجدد لمدد متماثلة ~~إعادة تعيين الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم~~. يجب ألا يقل عدد أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة عن ثلث أعضاء اللجنة.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	Legal Opinion & Sharia Control Authority		**Internal ~~Legal Opinion & Sharia~~Shari’ah Supervisory Committee ~~Control Authority~~**	
	The General Meeting shall, upon nomination by the Board of Directors, appoint an authority for legal advice and Islamic control, and its resolutions shall be binding. It shall consist of at least three members and at most five members. Each member of Al Shariah supervisory board shall hold office for one fiscal year, and each of the members can be appointed after the expiry of his office.		The General Meeting shall, upon nomination by the Board of Directors and after the approval of the Higher Shari’ah Authority, appoint an Internal Shari’ah Supervisory Committee ~~authority for legal advice and Islamic control~~, and its resolutions shall be binding. It shall consist of not less than ~~at least three~~ five members ~~and at most five members~~. Each member of the ISSC ~~Al Shariah supervisory board~~ shall hold office for ~~at least three years one fiscal year, and~~ each of the members can be re-appointed for similar periods ~~after the expiry of his office~~. The UAE national members of the ISSC shall not be less than one third.	
46	مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة، لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في مراكز هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي تخلوا قبل اجتماع الجمعية العمومية، ويجوز للجمعية العمومية، في أول اجتماع لاحق لها، أن تعين هؤلاء الأعضاء أو غيرهم في المراكز التي خلت ويكمل العضو الجديد مدة سلفه.	46	~~مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة، لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في مراكز هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي تخلوا قبل اجتماع الجمعية العمومية، ويجوز للجمعية العمومية، في أول اجتماع لاحق لها، أن تعين هؤلاء الأعضاء أو غيرهم في المراكز التي خلت ويكمل العضو الجديد مدة سلفه.~~ إذا شغر منصب عضو أو أكثر من أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في أي وقت ونتج عن ذلك عدم اكتمال النصاب القانوني فإنه يتعين على مجلس الإدارة ترشيح عضو آخر يحل محله، ويرسل طلب التعيين إلى الهيئة العليا الشرعية للإجازة قبل عرضه على الجمعية العمومية . أما إذا شغر منصب عضو أو أكثر من أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في أي وقت بما يخالف المادة (45) أعلاه، ولم ينتج عن ذلك إخلال بالنصاب القانوني، فإنه يمكن لمجلس الإدارة تعيين عضو بديل بعد الحصول على إجازة من الهيئة العليا الشرعية بهذا الخصوص. ولا يلزم عقد الجمعية العمومية لهذا، بل يكتفى بعرض التعيين على الجمعية العمومية القادمة للاعتماد النهائي.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	ويشترط في عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية استيفاء الشروط التالية:		ويشترط في عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ~~هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ استيفاء الشروط التالية:	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	1- أن يكون مسلماً بالغاً ذا أهلية كاملة.		1- أن يكون شخصاً (ليس شركة) مسلماً بالغاً ذا أهلية كاملة.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	2- أن يكون عالماً متخصصاً في الفقه الإسلامي ومن أهل الفتوى [تقديم الاستشارات طبقاً لمبادئ الشريعة] طبقاً للأصول الشرعية.		2- أن يكون حاصلاً على بكالوريوس (على الأقل) في الشريعة الإسلامية وبالأخص في فقه المعاملات من إحدى الجامعات المعروفة والمشهود لها في مجال الدراسات الشرعية وخاصة الفقه وأصوله، أو خبرة في الفتوى في فقه المعاملات المالية لا تقل عن عشر سنوات. ~~عالماً متخصصاً في الفقه الإسلامي ومن أهل الفتوى [تقديم الاستشارات طبقاً لمبادئ الشريعة] طبقاً للأصول الشرعية.~~	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	3- يفضل من لهم إلمام بالنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية.		~~3- يفضل من لهم إلمام بالنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية~~ من العلماء المشهود لهم بالكفاءة والخبرة وخاصة في فقه المعاملات المالية.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
			4- على إلمام كاف بالتمويل بشكل عام وبالتمويل الإسلامي بشكل خاص، بحيث يكون قد اشتغل في مجال المالية الإسلامية و/أو الرقابة الشرعية لمدة لا تقل عن عشر سنوات سواء على المستوى الوظيفي أو الاستشاري، أو خمس عشر سنة بعد التخرج في التدريس والبحث العلمي المتعلق بفقه المعاملات.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
			5- على إلمام كاف بالإطار القانوني والرقابي المتعلق بالأنشطة المالية والمصرفية في الدولة.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
			6- متقنا للغة العربية، ومن المستحسن أن يكون على معرفة جيدة باللغة الإنجليزية.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
			7- حسن السيرة والسلوك وبالأخص فيما يتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة في تعاملاته المهنية والمالية.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	Without prejudice of the provisions of the previous article, the Board of Directors may appoint members in the Legal Opinion & Sharia Control Authority positions that fall		~~Without prejudice of the provisions of the previous article, the Board of Directors may appoint members in the Legal Opinion & Sharia Control Authority positions that fall vacant~~	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	vacant prior to the General Meeting. The General Meeting, at its first meeting thereafter, may appoint those members or others in the vacant positions and the new board member will continue his office for the coming period of his successor.		~~prior to the General Meeting. The General Meeting, at its first meeting thereafter, may appoint those members or others in the vacant positions and the new board member will continue his office for the coming period of his successor.~~ If a position of ISSC member becomes vacant, at any time, and that causes lack of quorum, the Board must nominate a substitute member and shall send the appointment request to HAS for approval before presenting the same to the General Meeting. However, if a position of ISSC member becomes vacant, at any time, and this leads to non-compliance with the provisions (45) above, but it does not breach the quorum, the Board may appoint a member after obtaining the HAS approval on the appointment. It is not required in this case to hold the General Meeting for the appointment provided that the appointment is tabled to General Meeting for final approval in its next meeting.	
	A member of the Legal Opinion & Sharia Control Authority shall fulfil the following conditions:		A member of the ISSC ~~Legal Opinion & Sharia Control Authority~~ shall fulfil the following conditions:	
	1. To be Muslim of full age and capacity.		1. To be a Muslim person (not a company) of full age and capacity.	
	2. To be a scholar specialized in the Islamic Jurisprudence and one of those who can issue Fatwas [Islamic legal advice] in accordance with Islamic principles.		2. Hold a bachelor degree (as a minimum) in Islamic Shari’ah, particularly in jurisprudence of transactions, from a university that is acknowledged in Shari’ah studies, especially methodologies of jurisprudence, or have a minimum of 10 years experience in fatwas issuance related to jurisprudence of financial transactions. ~~To be a scholar specialized in the Islamic Jurisprudence and one of those who can issue Fatwas [Islamic legal advice] in accordance with Islamic principles.~~	
	3. Preferably to be acquainted with of economic, legal and banking regulations.		3. ~~Preferably to be acquainted with of economic, legal and banking regulations.~~ have proven competence and expertise, especially in jurisprudence of financial transactions;	
			4. Have a strong comprehension of finance in general and Islamic finance in particular, and should have worked in the spectrum of Islamic Finance and/or Shari’ah Supervision for a minimum of (10) ten years whether in direct employment or advisory level, or at least (10) ten years of post-graduation experience in teaching and scientific research related to jurisprudence of financial transactions;	
			5. Have good knowledge of the legal and supervisory framework related to financial and banking activities in the UAE;	
			6. Be excellent in Arabic, and preferably to have good knowledge of English;	
			7. Have good conduct and behaviour, particularly with regard to credibility, integrity, and reputation in professional and financial transactions.	
47	هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	47	~~لجنة الرقابة الشرعية الداخلية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
47(أ)	(أ) تنتخب هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من بين أعضائها رئيساً ونائباً للرئيس في أول اجتماع تعقده بعد تعيينها. ويمثل رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، أو نائبه عند غيابه، الهيئة أمام مجلس الإدارة والجمعية العمومية.	47(أ)	(أ) تنتخب لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ~~هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ من بين أعضائها رئيساً ونائباً للرئيس في أول اجتماع تعقده بعد تعيينها. ويمثل رئيس لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ~~هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~، أو نائبه عند غيابه، ~~اللجنة الهيئة~~ أمام مجلس الإدارة والجمعية العمومية.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
47(ب)	(ب) يكون رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية العضو التنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية ، وله بهذه الصفة اتخاذ القرارات في الأمور العجلة التي لا تحتمل التأخير، كما يقوم بإعداد ومراجعة واعتماد هياكل التمويل ومستنداته، والمنتجات الجديدة، وما يتعلق بالصناديق والمحافظ الاستثمارية وإصدارات الصكوك الشرعية والتمويل المشترك، وينبغي تقديم العون للعضو التنفيذي في هذه المهام من قبل المكتب التنفيذي لـهيئة الفتوى والرقابة الشرعية الذي يترأسه عضو تنفيذي له خبرة في	47(ب)	(ب) يكون ~~رئيس~~ للشركة كذلك إدارة للرقابة الشرعية الداخلية وإدارة للتدقيق الشرعي الداخلي. ~~رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ العضو التنفيذي لـهيئة الفتوى والرقابة الشرعية ، وله بهذه الصفة اتخاذ القرارات في الأمور العجلة التي لا تحتمل التأخير، كما يقوم بإعداد ومراجعة واعتماد هياكل التمويل ومستنداته، والمنتجات الجديدة، وما يتعلق بالصناديق والمحافظ الاستثمارية وإصدارات الصكوك الشرعية والتمويل المشترك، وينبغي تقديم العون للعضو التنفيذي في هذه المهام من قبل المكتب التنفيذي لـهيئة الفتوى والرقابة الشرعية الذي يترأسه	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	الصيرفة الإسلامية وخبير قانوني له خبرة في القانون المقارن وإلمام بصيغ وعقود الاستثمار والتمويل الإسلامي.		~~عضو تنفيذي له خبرة في الصيرفة الإسلامية وخبير قانوني له خبرة في القانون المقارن وإلمام بصيغ وعقود الاستثمار والتمويل الإسلامي.~~	
	The Legal Opinion & Sharia Control		The Internal Shari’ah Supervisory Committee ~~Legal Opinion & Sharia Control~~	
	A. Authority shall elect from among its members a chairman and deputy chairman at its first meeting held after its appointment. The chairman of the Legal Opinion & Sharia Control Authority chairman, or his deputy in case of his absence, shall represent the Legal Opinion & Sharia Control Authority at the general meeting.		A. The ISSC ~~Authority~~ shall elect from among its members a chairman and deputy chairman at its first meeting held after its appointment. The chairman of the ISSC ~~Legal Opinion & Sharia Control Authority chairman,~~ or his deputy in case of his absence, shall represent the ISSC ~~Legal Opinion & Sharia Control Authority~~ before the Board of Directors and at the ~~g~~General ~~m~~Meeting.	
	B. The chairman of the Legal Opinion & Sharia Control Authority shall be the executive member of the Legal Opinion & Sharia Control Authority and, in this capacity, may take the decisions in the urgent issues, which cannot be delayed. He shall also prepare, review and approve the financing structures and documents, new products, matters related to funds, investment portfolios, issuance of Islamic bonds and joint financing. The executive member shall be assisted in these duties by the Legal Opinion & Sharia Control Authority Executive Office chaired by the executive member and having as the members a banking expert with experience in Islamic banking and a legal expert with experience in comparative Jaw and knowledge of the forms and contracts of Islamic investment and financing.		B. The Company shall have Internal Shari’ah Supervisory Division and Internal Shari’ah Audit Division. ~~The chairman of the Legal Opinion & Sharia Control Authority shall be the executive member of the Legal Opinion & Sharia Control Authority and, in this capacity, may take the decisions in the urgent issues, which cannot be delayed. He shall also prepare, review and approve the financing structures and documents, new products, matters related to funds, investment portfolios, issuance of Islamic bonds and joint financing. The executive member shall be assisted in these duties by the Legal Opinion & Sharia Control Authority Executive Office chaired by the executive member and having as the members a banking expert with experience in Islamic banking and a legal expert with experience in comparative Jaw and knowledge of the forms and contracts of Islamic investment and financing.~~	
48	يعين مجلس الإدارة بناء على توصية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مراقباً شرعياً للشركة تكون مهمته مراقبة كافة أعمال الشركة وتدقيقها للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وللفتاوى الصادرة عن الهيئة. ويجوز أن يتولى المراقب الشرعي أمانة سر هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ويقدم تقاريره وملاحظاته إليها لمراجعتها وإبداء ملاحظاته عليها، ورفع تقرير بذلك إلى مجلس الإدارة، وينبغي عون المراقب الشرعي بجهاز رقابة وتدقيق شرعي كاف.	48	يعين مجلس الإدارة ~~بناء على توصية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ مراقباً شرعياً للشركة (يكون رئيساً لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي) تكون مهمته مراقبة مدى امتثال الشركة بالشريعة الإسلامية ~~كافة أعمال الشركة وتدقيقها للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وللفتاوى الصادرة عن الهيئة. ويجوز أن يتولى المراقب الشرعي أمانة سر هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ويقدم تقاريره وملاحظاته إليها لمراجعتها وإبداء ملاحظاته عليها، ورفع تقرير بذلك إلى مجلس الإدارة، وينبغي عون المراقب الشرعي بجهاز رقابة وتدقيق شرعي كاف.~~	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	The Board of Directors, upon a recommendation by the Legal Opinion & Sharia Control Authority, shall appoint an Islamic controller for the Company, whose mission shall be to monitor and audit all works of the Company and to verify their compliance with the provisions of Islamic Sharia and the Fatwas issued by the Authority. The Islamic controller may act as a secretary for the Legal Opinion & Sharia Control Authority, and shall submit his reports and remarks to it for review and shall provide notes on the same. He shall submit a report of the same to the Board of Directors. The Islamic controller shall be aided by adequate Islamic auditing and control body.		The Board of Directors shall appoint a Shari’ah controller of the Company (to serve as head of the Internal Shari’ah Audit Division) to monitor the compliance of the Company with Islamic Shari’ah. ~~, upon a recommendation by the Legal Opinion & Sharia Control Authority, shall appoint an Islamic controller for the Company, whose mission shall be to monitor and audit all works of the Company and to verify their compliance with the provisions of Islamic Sharia and the Fatwas issued by the Authority. The Islamic controller may act as a secretary for the Legal Opinion & Sharia Control Authority, and shall submit his reports and remarks to it for review and shall provide notes on the same. He shall submit a report of the same to the Board of Directors. The Islamic controller shall be aided by adequate Islamic auditing and control body.~~	
49	تتولى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المهام التالية:	49	تتولى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ~~هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ المهام التالية:	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	1- إصدار الفتاوى، فيما يعرضه عليها مجلس الإدارة أو إداراته التنفيذية أو المراقب الشرعي، أو فيما اطلعت هي عليه أثناء قيامها بواجب الرقابة والتدقيق الشرعي، كما تتولى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إصدار القرارات في جميع النواحي الشرعية لنشاطات الشركة والإشراف على تنفيذها وطلب تصحيحها أو إيقافها وعدم تكرارها ويقدم الطلب كتابة إلى رئيس مجلس الإدارة لعرضه على المجلس.		1- الرقابة الشرعية على جميع أعمال وأنشطة ومنتجات وخدمات وعقود ومستندات ومواثيق عمل الشركة، وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ~~إصدار~~ الفتاوى والقرارات الشرعية الملزمة للشركة، ويكون أعضاء اللجنة مسؤولين عن القرارات والفتاوى التي يصدرونها للشركة ومدى توافقها مع القرارات والمعايير التي تصدرها الهيئة العليا الشرعية. ~~، فيما يعرضه عليها مجلس الإدارة أو إداراته التنفيذية أو المراقب الشرعي، أو فيما اطلعت هي عليه أثناء قيامها بواجب الرقابة والتدقيق الشرعي، كما تتولى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إصدار القرارات في جميع النواحي الشرعية لنشاطات الشركة~~	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
			~~والإشراف على تنفيذها وطلب تصحيحها أو إيقافها وعدم تكرارها ويقدم الطلب كتابة إلى رئيس مجلس الإدارة لعرضه على المجلس.~~	
	2- مراجعة لوائح البنك واعتماد صيغ الاستثمار وإعداد نمازج عقود الإيداع والتمويل التي يستعملها البنك والموافقة على جميع الاتفاقيات التي تعقدها الشركة مع الغير بخصوص معاملات الشركة، وذلك للتثبت من مطابقة ذلك كله لأحكام الشريعة الإسلامية.		2- مراقبة التزام الشركة بالشريعة الإسلامية. ~~مراجعة لوائح البنك واعتماد صيغ الاستثمار وإعداد نمازج عقود الإيداع والتمويل التي يستعملها البنك والموافقة على جميع الاتفاقيات التي تعقدها الشركة مع الغير بخصوص معاملات الشركة، وذلك للتثبت من مطابقة ذلك كله لأحكام الشريعة الإسلامية.~~	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	3- دراسة تقارير المراقب الشرعي بشأن تدقيق عمليات الشركة المنفذة، للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وقراراتها، وترفع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المخالفات، إن وجدت، إلى مجلس الإدارة لتوجيه المختصة بتصحيحها وعدم تكرارها. وإذا لم يستجب مجلس الإدارة للطلب فلهيئة الفتوى والرقابة الشرعية أن تعرض الأمر على الجمعية العمومية لاتخاذ ما تراه مناسباً.		~~3- دراسة تقارير المراقب الشرعي بشأن تدقيق عمليات الشركة المنفذة، للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وقراراتها، وترفع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المخالفات، إن وجدت، إلى مجلس الإدارة لتوجيه المختصة بتصحيحها وعدم تكرارها. وإذا لم يستجب مجلس الإدارة للطلب فلهيئة الفتوى والرقابة الشرعية أن تعرض الأمر على الجمعية العمومية لاتخاذ ما تراه مناسباً.~~ 3- في حال الكشف عن خلل في الالتزام بالشريعة الإسلامية، فإن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تراجع وتعتمد: أ) التدابير التصحيحية، إن أمكن التصحيح؛ ب) المعالجة اللازمة شرعاً لآثار الخلل في الالتزام بالشريعة الإسلامية إن تعذر التصحيح؛ ت) التدابير الوقائية لمنع حدوث الخلل مرة أخرى.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
			4- مراجعة واعتماد (من الناحية الشرعية): أ) أسس حساب وتوزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين. ب) الحسابات الختامية السنوية قبل رفعها إلى المصرف المركزي.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
			5- تصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً يبين مدى التزام الشركة بالشريعة الإسلامية ينشر في الحسابات الختامية ضمن إفصاحات الشركة. يجب أن يحتوي التقرير الشرعي السنوي على العناصر الرئيسية التي تحددها الهيئة العليا الشرعية ويرسل إلى الهيئة العليا الشرعية من أجل مراجعته واعتماده قبل عرضه على الجمعية العمومية.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	Legal Opinion & Sharia Control Authority shall undertake the following duties:		Ths ISSC ~~Legal Opinion & Sharia Control Authority~~ shall undertake the following duties:	
	1. To issue fatwas on matters submitted it by the Board of Directors, its executive management or the Islamic controller, or matters it has reviewed during its performance of the duty of Islamic control and auditing. The Legal Opinion & Sharia Control Authority shall undertake the issuance of decisions in all Islamic aspects of the Company activities, and shall execute and request the correction or suspension and non-repetition of the same. The request shall be submitted in writing to the Board Chairman to be presented to the Board of Directors.		1. The ISSC undertakes Shari’ah supervision of all businesses, activities, products, services, contracts, documents and code of conducts of the Company. The ISSC shall issue fatwas and resolutions that are binding upon the Company and the members of the ISSC are accountable for the resolutions and fatwas they issue to the Company and their compliance with the resolutions and standards issued by the HAS. ~~To issue fatwas on matters submitted it by the Board of Directors, its executive management or the Islamic controller, or matters it has reviewed during its performance of the duty of Islamic control and auditing. The Legal Opinion & Sharia Control Authority shall undertake the issuance of decisions in all Islamic aspects of the Company activities, and shall execute and request the correction or suspension and non-repetition of the same. The request shall be submitted in writing to the Board Chairman to be presented to the Board of Directors.~~	
	2. To review the bank regulations, approve investment forms, prepare depositing and financing contracts used by the banks and approve all agreements made by the Company with third parties in respect of the Company transactions, in order to verify compliance of the same with the provisions of Islamic Sharia.		2. To monitor the compliance of the Company with Islamic Shari’ah. ~~To review the bank regulations, approve investment forms, prepare depositing and financing contracts used by the banks and approve all agreements made by the Company with third parties in respect of the Company transactions, in order to verify compliance of the same with the provisions of Islamic Sharia.~~	
	3. To study the reports of the Islamic controller in respect of auditing the Company executed operations, in order to verify the compliance of the same with the provisions of Islamic Sharia and the fatwas and resolutions of the Legal Opinion & Sharia Control Authority. The Legal Opinion & Sharia Control Authority shall submit the violations, if any, to the Board of Directors in order to instruct the competent		3. In case a Shari’ah non-compliance issue is identified, the ISSC shall review and approve: (i) corrective measures, if the correction is feasible; (ii) remediation required by the Islamic Shari’ah regarding the consequences arising from the Shari’ah non-compliance issue if the correction is not feasible; (iii) preventive measures to avoid reoccurrence of such issues. ~~To study the reports of the Islamic controller in respect of auditing the Company executed~~	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	departments to rectify and not to repeat the same. If the Board of Directors does not respond to the request of the Legal Opinion & Sharia Control Authority, it may submit the issue to the General Meeting for taking the necessary action.		~~operations, in order to verify the compliance of the same with the provisions of Islamic Sharia and the fatwas and resolutions of the Legal Opinion & Sharia Control Authority. The Legal Opinion & Sharia Control Authority shall submit the violations, if any, to the Board of Directors in order to instruct the competent departments to rectify and not to repeat the same. If the Board of Directors does not respond to the request of the Legal Opinion & Sharia Control Authority, it may submit the issue to the General Meeting for taking the necessary action.~~	
			4. ISSC shall reive and approve from Shari’ah perspective: (a) The method for calculation and distribution of profits, and for allocation of profits, and for allocation of expenditures and costs and their division between holders of investment accounts and shareholders; (b) Final annual accounts before presenting them to the Central Bank.	
			5. The ISSC shall issue an annual report stating the extent of the Company’s compliance with Islamic Shari’ah that is published within the financial statement in the Company’s disclosures. The annual Shari’ah report must contain the main components specified by the HAS in the annual Shari’ah form and it shall be submitted to the HAS for review and approval prior to presenting the same to the General Meeting.	
50	يحدد مجلس الإدارة مخصصات ومكافآت كل من رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وأعضائها والعضو التنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.	50	يحدد مجلس الإدارة مخصصات ومكافآت كل من رئيس لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ~~هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ وأعضائها ~~والعضو التنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~. ولا يكون استحقاق أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمكافآتهم مشروطاً بتحقيق نتائج معينة أو ربط المكافآت بنتائج الخدمات التي تقدمها اللجنة.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	The Board of Directors shall determine the allotments and remunerations of the Legal Opinion & Sharia Control Authority chairman, its members and the Legal Opinion & Sharia Control Authority executive member.		The Board of Directors shall determine the allotments and remunerations of the ISSC. ~~Legal Opinion & Sharia Control Authority chairman, its members and the Legal Opinion & Sharia Control Authority executive member.~~ The entitlement of ISSC allowances should not be conditional on achieving certain results, or linking it to the results of the services provided by the ISSC.	
51(أ)	(أ) لا يكون اجتماع لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية صحيحاً إلا بحضور غالبية أعضائها، وتصدر فتاوى لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية وقراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه رئيس لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية أو من يقوم مقامه.	51(أ)	(أ) لا يكون اجتماع ~~لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ صحيحاً إلا بحضور غالبية أعضائها، وتصدر فتاوى ~~لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لجنة الرقابة~~ الشرعية الداخلية وقراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه رئيس لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أو من يقوم مقامه.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
51(ب)	(ب) في الحالات العاجلة التي لا تحتمل التأخير الواردة في الفقرة (ب) من المادة (46) يقوم العضو التنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية بإصدار القرارات المناسبة وتكون هذه القرارات واجبة التنفيذ، على أن تعرض بعد تنفيذها على لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في أول اجتماع لاحق لها لاعتمادها أو تعديلها، ويسري قرار التعديل على الحالات الجديدة التي تحدث بعد صدوره.	~~51(ب)~~	~~(ب) في الحالات العاجلة التي لا تحتمل التأخير الواردة في الفقرة (ب) من المادة (46) يقوم العضو التنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية بإصدار القرارات المناسبة وتكون هذه القرارات واجبة التنفيذ، على أن تعرض بعد تنفيذها على لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في أول اجتماع لاحق لها لاعتمادها أو تعديلها، ويسري قرار التعديل على الحالات الجديدة التي تحدث بعد صدوره.~~	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
51(ج)	(ج) فتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وقراراتها ملزمة لإدارة الشركة، وإذا حدث خلاف بين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وإدارة الشركة في اعتبار القرار أو الفتوى متعلقاً بأمر شرعي يرفع الأمر إلى الهيئة الشرعية بوزارة الأوقاف.	~~51(ج)~~	~~(ج) فتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وقراراتها ملزمة لإدارة الشركة، وإذا حدث خلاف بين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وإدارة الشركة في اعتبار القرار أو الفتوى متعلقاً بأمر شرعي يرفع الأمر إلى الهيئة الشرعية بوزارة الأوقاف.~~	
	A. The meeting of the Legal Opinion & Sharia Control Authority shall not be valid except in the presence of the majority of its members, and the legal opinions of the Legal Opinion & Sharia Control Authority and its decisions shall be issued by the majority of the votes of the present		A. The meeting of the ISSC ~~Legal Opinion & Sharia Control Authority~~ shall not be valid except in the presence of the majority of its members, and the fatwas of the ISSC ~~the legal opinions of the Legal Opinion & Sharia Control Authority and its decisions~~ shall be issued by the majority of the votes of the present	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	members, and if the votes are equal, the Legal Opinion & Sharia Control Chairman or who acts on his behalf shall be the casting vote.		members, and if the votes are equal, the ISSC’s ~~Legal Opinion & Sharia Control~~ Chairman or who acts on his behalf shall be the casting vote.	
	B. In the urgent cases which cannot be delayed and which are provided in paragraph B of Article (46), the executive member of the Legal Opinion & Sharia Control Authority shall issue the suitable decisions and such decisions shall be enforced, provided that after enforcing them shall be presented to the Legal Opinion & Sharia Control Authority at the first meeting thereafter for approval or amending thereof, and the amendment decision shall be applicable to the new cases which occur after its issuance.		~~B. In the urgent cases which cannot be delayed and which are provided in paragraph B of Article (46), the executive member of the Legal Opinion & Sharia Shari’ah Control Authority shall issue the suitable decisions and such decisions shall be enforced, provided that after enforcing them shall be presented to the Legal Opinion & Sharia Shari’ah Control Authority at the first meeting thereafter for approval or amending thereof, and the amendment decision shall be applicable to the new cases which occur after its issuance.~~	
	C. The legal opinions of the Legal Opinion & Sharia Control Authority and its decisions shall be binding to the Company's Management, and if any disagreement arises between the Legal Opinion & Sharia Control Authority and the Company's management in considering the decision or the legal opinion related to a Sharia matter, such matter shall raise to the Supreme Sharia Authority at the Ministry of Awqaf.		~~C. The legal opinions of the Legal Opinion & Sharia Shari’ah Control Authority and its decisions shall be binding to the Company's Management, and if any disagreement arises between the Legal Opinion & ShariaShari’ah Control Authority and the Company's management in considering the decision or the legal opinion related to a Sharia Shari’ah matter, such matter shall raise to the Supreme Sharia Shari’ah Authority at the Ministry of Awqaf.~~	
52	لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية حق الاطلاع، في أي وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها، وطلب البيانات التي ترى ضرورة الحصول عليها، ولها كذلك أن تتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، وعلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في حالة عدم تمكينها من القيام بذلك إثبات ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى رئيس مجلس الإدارة، ويعرض ذلك على الجمعية العمومية.	52	~~لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ لجنة الرقابة الشرعية الداخلية حق الاطلاع، في أي وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها، وطلب البيانات التي ترى ضرورة الحصول عليها، ولها كذلك أن تتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، وعلى ~~هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في حالة عدم تمكينها من القيام بذلك إثبات ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى رئيس مجلس الإدارة، ويعرض ذلك على الجمعية العمومية.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	The Legal Opinion & Sharia Control Authority shall be entitled, at any time, to review all of the Company's books, records, and documents and to request for the data which it may deem necessary to obtain, and also it shall be entitled to verify the Company's assets and liabilities. The Legal Opinion & Sharia Control Authority, if it is not enabled to do so, shall prove such matter in writing in a report submitted to the Chairman of the Board of Directors, and to be presented to the General Meeting.		The ISSC ~~Legal Opinion & Sharia Control Authority~~ shall be entitled, at any time, to review all of the Company's books, records, and documents and to request for the data which it may deem necessary to obtain, and also it shall be entitled to verify the Company's assets and liabilities. The ISSC ~~Legal Opinion & Sharia Control Authority~~, if it is not enabled to do so, shall prove such matter in writing in a report submitted to the Chairman of the Board of Directors, and to be presented to the General Meeting.	
53	لا يجوز وقف رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية أو أحد أعضائها عن العمل أو عزله إلا بقرار من الجمعية العمومية بناء على توصية من مجلس الإدارة لأسباب موجبة لمثل هذا الإجراء، وتعرض هذه الأسباب على العضو وعلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، ويرفق قرار العزل المسبب مع رد العضو وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية عليه إلى الجمعية العمومية بناء على توصية من مجلس الإدارة لأسباب موجبة لمثل هذا الإجراء، وتعرض هذه الأسباب على العضو وعلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، ويرفق قرار العزل المسبب مع رد العضو وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية عليه إلى الجمعية العمومية لاتخاذ القرار المناسب.	~~53~~	~~لا يجوز وقف رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية أو أحد أعضائها عن العمل أو عزله إلا بقرار من الجمعية العمومية بناء على توصية من مجلس الإدارة لأسباب موجبة لمثل هذا الإجراء، وتعرض هذه الأسباب على العضو وعلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، ويرفق قرار العزل المسبب مع رد العضو وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية عليه إلى الجمعية العمومية لاتخاذ القرار المناسب.~~	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	The chairman of the Legal Opinion & Sharia Control Authority or one of its members, may not be suspended or dismissed except by a resolution from the General Meeting upon a recommendation from the Board of Directors for reasons necessitating for such action, and these reasons shall presented to the member and to the Legal Opinion & Sharia Control Authority, and the cause of dismissal decision shall be attached to the reply of the member and the Legal Opinion & Sharia Control Authority thereon to the General Meeting for taking the proper Resolution.		~~The chairman of the Legal Opinion & Sharia Shari’ah Control Authority or one of its members, may not be suspended or dismissed except by a resolution from the General Meeting upon a recommendation from the Board of Directors for reasons necessitating for such action, and these reasons shall presented to the member and to the Legal Opinion & ShariaShari’ah Control Authority, and the cause of dismissal decision shall be attached to the reply of the member and the Legal Opinion & ShariaShari’ah Control Authority thereon to the General Meeting for taking the proper Resolution.~~	
54	تقدم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تقارير دورية عن التزام الشركة بالأمور الشرعية إلى رئيس مجلس الإدارة لرفعه إلى المجلس، كما تقدم تقريراً سنوياً شاملاً يبين الحالات التي تم عرضها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ، وما اتخذته هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	~~54~~	~~تقدم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تقارير دورية عن التزام الشركة بالأمور الشرعية إلى رئيس مجلس الإدارة لرفعه إلى المجلس، كما تقدم تقريراً سنوياً شاملاً يبين الحالات التي تم عرضها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ، وما اتخذته هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بشأنها من قرارات، كما يبين مدى~~	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	بشأنها من قرارات، كما يبين مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في عملياتها المنفذة خلال العام ويتولى رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية أو من ينوب عنه قراءة ملخص هذا التقرير في اجتماع الجمعية العمومية، ويجيب على استفسارات أعضاء الجمعية بشأنه، وذلك في دور انعقادها السنوي.		~~التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في عملياتها المنفذة خلال العام ويتولى رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية أو من ينوب عنه قراءة ملخص هذا التقرير في اجتماع الجمعية العمومية، ويجيب على استفسارات أعضاء الجمعية بشأنه، وذلك في دور انعقادها السنوي.~~	
	Shari’ah Control Authority shall submit periodic reports about the Company’s compliance with the Sharia matters to the Chairman of the Board of Directors for raising to the Board of Directors, and shall submit an annual comprehensive report indicating the summary of cases presented to the Legal Opinion & Sharia Control Authority, and what the decisions of the Legal Opinion & Sharia Control Authority in respect thereof, and indicating the compliance of the Company with the Islamic Sharia Control Authority in its operations implemented during the year. The chairman of the Legal Opinion & Sharia Control Authority or his assignee shall read the summary of this report at the General Meeting, and shall answer the queries of the General Meeting's members in respect thereof, during its annual convention session.		Shari’ah Control Authority shall submit periodic reports about the Company’s compliance with the ~~Sharia Shari’ah matters to the Chairman of the Board of Directors for raising to the Board of Directors, and shall submit an annual comprehensive report indicating the summary of cases presented to the Legal Opinion & Sharia Shari’ah Control Authority, and what the decisions of the Legal Opinion & Sharia Shari’ah Control Authority in respect thereof, and indicating the compliance of the Company with the Islamic ShariaShari’ah provisions and the legal opinions of the Legal Opinion & ShariaShari’ah Control Authority in its operations implemented during the year. The chairman of the Legal Opinion & Sharia Shari’ah Control Authority or his assignee shall read the summary of this report at the General Meeting, and shall answer the queries of the General Meeting's members in respect thereof, during its annual convention session.~~	
55	يصدر مجلس الإدارة، بناء على توصية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، لائحة خاصة تبين طريقة عمل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتنظيم اجتماعاتها، وتحدد هذه اللائحة مهام وواجبات العضو التنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية ، و جهاز الرقابة الشرعية، وعلاقة كل منهما بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في ممارسة تلك المهام.	55	يصدر مجلس الإدارة، بناء على توصية ~~هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، لائحة خاصة تبين طريقة عمل ~~هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وتنظيم اجتماعاتها، وتحدد هذه اللائحة مهام وواجبات ~~العضو التنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي ~~جهاز الرقابة الشرعية، وعلاقة كل منهما بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في ممارسة تلك المهام~~.	الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	The Board of Directors, upon the Legal Opinion & Sharia Control Authority’s recommendation, shall issue a special regulation indicating the business method of the Legal Opinion & Sharia Control Authority and the organization of its meetings, and such regulation shall specify the tasks and duties of the executive member of the Legal Opinion & Sharia Control Authority, its control staff and the relation of each of them with the Legal Opinion & Sharia Control Authority in practicing such tasks.		The Board of Directors, upon the ISSC’s recommendation, shall issue a special regulation indicating the business method of the ISSC ~~Legal Opinion & Sharia Control Authority~~ and the organization of its meetings, and such regulation shall specify the tasks and duties of the ISSC and the Internal Shari’ah Supervision Division and the Internal Shari’ah Audit Division. ~~executive member of the Legal Opinion & Sharia Control Authority, its control staff and the relation of each of them with the Legal Opinion & Sharia Control Authority in practicing such tasks.~~	
56	يكون للشركة مدقق حسابات واحد أو أكثر يستوفي متطلبات التأهل المشار إليها في قانون الشركات التجارية يتم تعيينه في اجتماع الجمعية العمومية السنوي ويتولى المدقق منصبه من ختام ذلك الاجتماع حتى ختام اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي يليه (ويجوز تجديد تعيين المدقق في ذلك الاجتماع). يجب أن يتم تحديد أتعاب المدقق من قبل الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وجب أن يتم تعيين أو إقصاء المدقق من مهامه طبقاً للقوانين واللوائح السارية. ويجوز للمساهمين في الجمعية العمومية تعيين مدققاً آخر إذا خلا منصب المدقق ويبقى مدقق الحسابات الذي يتم تعيينه بهذه الكيفية في وظيفته حتى ختام الاجتماع التالي للجمعية العمومية السنوي، ويجوز أن يعاد انتخابه لتلك الوظيفة في ذلك الاجتماع، على أن لا يتم تعيين المدقق لأكثر من فترة ثلاثة (3) سنوات متتالية. على مدقق الحسابات أن يدقق حسابات الشركة للسنة التي عين فيها.	56	يكون للشركة مدقق حسابات واحد أو أكثر يستوفي متطلبات التأهل المشار إليها في قانون الشركات التجارية يتم تعيينه في اجتماع الجمعية العمومية السنوي ويتولى المدقق منصبه من ختام ذلك الاجتماع لمدة سنة قابلة للتجديد حتى ختام اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي يليه (ويجوز تجديد تعيين المدقق في ذلك الاجتماع). يجب أن يتم تحديد أتعاب المدقق من قبل الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وجب أن يتم تعيين أو إقصاء المدقق من مهامه طبقاً للقوانين واللوائح السارية. ويجوز للمساهمين في الجمعية العمومية تعيين مدققاً آخر إذا خلا منصب المدقق ويبقى مدقق الحسابات الذي يتم تعيينه بهذه الكيفية في وظيفته حتى ختام الاجتماع التالي للجمعية العمومية السنوي، ويجوز أن يعاد انتخابه لتلك الوظيفة في ذلك الاجتماع، على أن لا ~~يتم تعيين المدقق لأكثر من فترة ثلاثة~~ (~~3~~6) سنوات متتالية من تاريخ توليه مهام التدقيق بالشركة، ويتعين في هذه الحالة تغيير الشريك المسؤول عن أعمال التدقيق للشركة بعد انتهاء (3) ثلاث سنوات متتالية. على مدقق الحسابات أن يدقق حسابات الشركة للسنة التي عين فيها.	الالتزام بنص المادة 245 من أحكام قانون الشركات
	The Company shall have one or more Auditors, who shall satisfy the eligibility criteria set out in the Commercial Companies Law, to be appointed at an Annual General Meeting to hold office from the conclusion of that meeting until the conclusion of the next Annual General		The Company shall have one or more Auditors, who shall satisfy the eligibility criteria set out in the Commercial Companies Law, to be appointed at an Annual General Meeting to hold office from the conclusion of that meeting for one renewable year until the conclusion of the next Annual General Meeting following	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	Meeting following thereon (at which Meeting their appointment may be renewed), and shall fix their remuneration. Such appointment and the discharge by the Auditor of his duties shall conform to the applicable laws and regulations for the time being in force. The shareholders in General Meeting may fill a casual vacancy in the office of an Auditor and any Auditor thus appointed shall hold office until the conclusion of the Annual General Meeting next following thereon, but he shall be eligible for re-election thereat provided that the Auditor is not appointed for more than three (3) successive years. The Auditor shall audit the accounts for the financial year in respect of which he has been appointed.		thereon (at which Meeting their appointment may be renewed), and shall fix their remuneration. Such appointment and the discharge by the Auditor of his duties shall conform to the applicable laws and regulations for the time being in force. The shareholders in General Meeting may fill a casual vacancy in the office of an Auditor and any Auditor thus appointed shall hold office until the conclusion of the Annual General Meeting next following thereon, but he shall be eligible for re-appointment ~~election~~. The Auditor may not be appointed for auditing the Company’s accounts for a period exceeding six (6) successive years from the date of the appointment. In such case, the partner responsible on the auditing must be changed after the completion of ~~thereat provided that the Auditor is not appointed for more than~~ three (3) successive years. The Auditor shall audit the accounts for the financial year in respect of which he has been appointed.	
58(ب)	(ب) يجب توجيه كافة الدعوات وأي مكاتبات أخرى لمدقق الحسابات لحضور اجتماع الجمعية العمومية التي يحق لكل مساهم استلامها. وعلى مدقق الحسابات حضور كافة اجتماعات الجمعية العمومية وأن يدلي برأيه في المسائل المتعلقة بمهامه وبوجه خاص في حسابات الشركة.	58(ب)	(ب) يجب توجيه كافة الدعوات وأي مكاتبات أخرى لمدقق الحسابات لحضور اجتماع الجمعية العمومية التي يحق لكل مساهم استلامها. وعلى مدقق الحسابات حضور كافة اجتماعات الجمعية العمومية وأن يدلي برأيه في المسائل المتعلقة بمهامه وبوجه خاص في حسابات الشركة. ويجب أن يكون تقرير مدقق الحسابات مشتملاً على البيانات المنصوص عليها في المواد (247)، (248) و(252) من قانون الشركات.	الالتزام بنص المواد 247، 248 و252 من أحكام قانون الشركات
	(B)The Auditor shall be given all notices of and other communications relating to any General Meeting that any shareholder is entitled to receive. The Auditor shall attend all General Meetings and give his opinion on all matters relating to his duties and in particular concerning the accounts of the Company.		(B)The Auditor shall be given all notices of and other communications relating to any General Meeting that any shareholder is entitled to receive. The Auditor shall attend all General Meetings and give his opinion on all matters relating to his duties and in particular concerning the accounts of the Company. The report of the Auditor should include the information outlined in articles (247), (248) and (252) of the Companies Law.	
63(أ)	(3) يقتطع مبلغ يعادل خمسة بالمائة (5%) من المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم لتوزيعه على المساهمين كحصة أولى من الأرباح على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.	63(أ)	~~(3) يقتطع مبلغ يعادل خمسة بالمائة (5%) من المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم لتوزيعه على المساهمين كحصة أولى من الأرباح على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.~~	تم حذف المادة لعدم وجود ما يؤيدها من قانون الشركات
	(4) بعد اقتطاع المبالغ المذكورة أعلاه، يتم اقتطاع مبلغ لا يزيد عن عشرة بالمائة (10%) من المبلغ المتبقي من صافي الأرباح كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة تحدده الجمعية العمومية كل سنة، و		(4) بعد اقتطاع المبالغ المذكورة أعلاه، يتم اقتطاع مبلغ لا يزيد عن عشرة بالمائة (10%) من المبلغ المتبقي من صافي الأرباح كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة حسبما هو مذكور أعلاه ~~تحدده الجمعية العمومية كل سنة~~، و	تعديل في الصياغة
63(ب)	(ب) يقوم المساهمون بإخراج زكاة أموالهم بأنفسهم وعلى الشركة أن تحسب لهم مقدار الزكاة المستحقة على السهم الواحد وإعلامهم بها سنويا، أما الأموال المحتفظ بها لدى الشركة كالاحتياطيات والأرباح المرحلة وغيرها وتستحق عليها زكاة، فتقوم الشركة بإخراج زكاتها حسبما تقره هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتحويلها إلى صندوق الزكاة المنصوص عليه في الباب التاسع في النظام الأساسي هذا.		(ب) يقوم المساهمون بإخراج زكاة أموالهم بأنفسهم وعلى الشركة أن تحسب لهم مقدار الزكاة المستحقة على السهم الواحد وإعلامهم بها سنويا، أما الأموال المحتفظ بها لدى الشركة كالاحتياطيات والأرباح المرحلة وغيرها وتستحق عليها زكاة، فتقوم الشركة بإخراج زكاتها حسبما تقره ~~هيئة الفتوى والرقابة~~ الشرعية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وتحويلها إلى صندوق الزكاة المنصوص عليه في الباب التاسع في النظام الأساسي هذا.	تعديل اسم لجنة الرقابة الشرعية
	(A)iii. An amount equal to five *per cent* (5%) of the paid-up value of the shares shall be deducted and distributed as a first share of profits, provided that if the net profits in any year shall not be sufficient to distribute such amount, the same may not be claimed from profits in subsequent years.		(A)iii. ~~An amount equal to five *per cent* (5%) of the paid-up value of the shares shall be deducted and distributed as a first share of profits, provided that if the net profits in any year shall not be sufficient to distribute such amount, the same may not be claimed from profits in subsequent years.~~	
	iv. after deducting the above amounts, an amount not exceeding ten *per cent* (10%) of the balance remaining of the net profits shall be allotted to pay the remuneration of the Board of Directors; and		iv. after deducting the above amounts, an amount not exceeding ten *per cent* (10%) of the balance remaining of the net profits shall be allotted to pay the remuneration of the Board of Directors as outlined above; and	
	(B) The shareholders shall give alms tax (Zakat) of their money by themselves and the Company shall calculate for them the due alms tax (Zakat) per share and notify them thereof per year. As for the money held by the Company as reserves, carried forward profits and others and on which		(B) The shareholders shall give alms tax (Zakat) of their money by themselves and the Company shall calculate for them the due alms tax (Zakat) per share and notify them thereof per year. As for the money held by the Company as reserves, carried forward profits and others and on which Zakat is due, the	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	Zakat is due, the Company shall pay their Zakat as decided by the Legal Opinion & Sharia Control Authority, and transfer such Zakat to the Zakat Fund provided for in Chapter 9 in these Articles of Association .		Company shall pay their Zakat as decided by the ISSC ~~Legal Opinion & Sharia Control Authority~~, and transfer such Zakat to the Zakat Fund provided for in Chapter 9 in these Articles of Association .	
64	لا يستخدم الاحتياطي القانوني والاختياري في غير الأغراض المخصص لها إلا بقرار من الجمعية العمومية بما يحقق مصالح الشركة ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني الاختياري على المساهمين، وإنما يجوز استخدام أي مبالغ تزيد عن النسبة المحددة في المواد 63 (أ)(1) لتوزيعها كأرباح على المساهمين في السنوات التي لا تحقق الشركة فيها أرباحاً صافية كافية للتوزيع عليهم على التوالي من رأس المال المدفوع لتوزيع أرباح بشرط أن لا يستخدم الاحتياطي القانوني في توزيع أرباح تزيد عن خمسين بالمئة (50%) من رأس المال المدفوع في السنة.	64	لا يستخدم الاحتياطي القانوني والاختياري في غير الأغراض المخصص لها إلا بقرار من الجمعية العمومية بما يحقق مصالح الشركة ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني الاختياري على المساهمين، وإنما يجوز استخدام أي مبالغ تزيد عن النسبة المحددة في المواد 63 (أ)(1) لتوزيعها كأرباح على المساهمين في السنوات التي لا تحقق الشركة فيها أرباحاً صافية كافية للتوزيع عليهم ~~على التوالي من رأس المال المدفوع لتوزيع أرباح~~ بشرط أن لا يستخدم الاحتياطي القانوني في توزيع أرباح تزيد عن خمسين بالمئة (50%) من رأس المال المدفوع في السنة.	تعديل في الصياغة
	The legal and regular reserves shall not be employed for purposes other than their original purposes, except as decided by the General Assembly in such ways as to achieve the interests of the Company. The legal and regular reserves may not be distributed among the shareholders. But any amounts in surplus over the percentage fixed in Articles 63 (a) (i) respectively, regarding the paid-up capital may be used for distribution of profits provided that the legal reserve shall not be used in distribution of profits exceeding fifty *per cent* (50 %) of the paid-up capital per year.		The legal and regular reserves shall not be employed for purposes other than their original purposes, except as decided by the General Meeting in such ways as to achieve the interests of the Company. The legal and regular reserves may not be distributed among the shareholders. But any amounts in surplus over the percentage fixed in Articles 63 (a) (i) shall be distributed as dividends on the shareholders in non-profit generating years to distribute on the shareholders, ~~respectively, regarding the paid-up capital may be used for distribution of profits~~ provided that the legal reserve shall not be used in distribution of profits exceeding fifty *per cent* (50 %) of the paid-up capital per year.	
66(ب)	يكون للصندوق حساب مستقل عن بقية حسابات الشركة وحسابات المضاربة، تودع فيه زكاة الشركة المستحقة، حسب ما تقرره هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وللصندوق أن يقبل الزكاة من الغير، ويتم الصرف من الصندوق بقرار من اللجنة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.	66(ب)	يكون للصندوق حساب مستقل عن بقية حسابات الشركة وحسابات المضاربة، تودع فيه زكاة الشركة المستحقة، حسب ما تقرره ~~هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وللصندوق أن يقبل الزكاة من الغير، ويتم الصرف من الصندوق بقرار من اللجنة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.	تعديل اسم لجنة الرقابة الشرعية
	(B) The Fund shall have a separate account from the other accounts of the Company and the speculation accounts. Wherein the due Zakat of the Company shall be deposited, as decided by the Legal Opinion & Sharia Control Authority, and the Fund shall be entitled to accept Zakat for third parties, and payment shall be made from the Fund by a decision from the Committee as per the provisions of the Islamic Sharia.		(B) The Fund shall have a separate account from the other accounts of the Company and the speculation accounts. Wherein the due Zakat of the Company shall be deposited, as decided by the ISSC ~~Legal Opinion & Sharia Control Authority~~, and the Fund shall be entitled to accept Zakat for third parties, and payment shall be made from the Fund by a decision from the Committee as per the provisions of the Islamic ~~Sharia~~Shari’ah.	
73	السجلات	73	~~السجلات~~	
	(أ) على الشركة ان تحتفظ في المكتب الرئيسي بالسجلات التالية و ذلك بأي وسيلة حسبما يسمح به القانون الساري بما في ذلك الوسيلة الالكترونية:		~~(أ) على الشركة ان تحتفظ في المكتب الرئيسي بالسجلات التالية و ذلك بأي وسيلة حسبما يسمح به القانون الساري بما في ذلك الوسيلة الالكترونية:~~	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	(1) سجل الأسهم:		~~(2) سجل الأسهم:~~	
	يتضمن كافة التفاصيل المطلوبة بموجب القوانين السارية و الأنظمة و الاحكام الصادرة عن السوق المالي التي أدرجت بها اسهم الشركة.		~~يتضمن كافة التفاصيل المطلوبة بموجب القوانين السارية و الأنظمة و الاحكام الصادرة عن السوق المالي التي أدرجت بها اسهم الشركة.~~	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	(3) سجل رهن الأسهم:		~~(4) سجل رهن الأسهم:~~	
	و يشتمل على تفاصيل عن اسم الراهن و المرتهن و مبلغ الدين و نسخة عن سند الرهن الموثق حسب الأصول.		~~و يشتمل على تفاصيل عن اسم الراهن و المرتهن و مبلغ الدين و نسخة عن سند الرهن الموثق حسب الأصول.~~	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	(5) سجل رهن الممتلكات:		~~(6) سجل رهن الممتلكات:~~	
	و يشتمل على تفاصيل الرهونات و القيود التي تقوم بها الشركة او التي ترد على عقار مملوك للشركة (بخلاف تلك الرهون و القيود التي تنشأ من خلال العمل العادي للشركة) و تسجل جميعاً بالسجل خلال سبعة (7) أيام من تاريخ إنشائها او امتلاكها و يجب ان يعطي السجل صورة واضحة عن ذلك الرهن او القيد.		~~و يشتمل على تفاصيل الرهونات و القيود التي تقوم بها الشركة او التي ترد على عقار مملوك للشركة (بخلاف تلك الرهون و القيود التي تنشأ من خلال العمل العادي للشركة) و تسجل جميعاً بالسجل خلال سبعة (7) أيام من تاريخ إنشائها او امتلاكها و يجب ان يعطي السجل صورة واضحة عن ذلك الرهن او القيد.~~	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	(7) سجل مجلس الإدارة و امين سر الشركة:		~~(8) سجل مجلس الإدارة و امين سر الشركة:~~	
	و يشتمل على البيانات التالية عن كل عضو في مجلس الإدارة و امين سر الشركة:		~~و يشتمل على البيانات التالية عن كل عضو في مجلس الإدارة و امين سر الشركة:~~	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	1. الاسم بالكامل.		~~2. الاسم بالكامل.~~	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	3. عنوان السكن.		~~4. عنوان السكن.~~	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	5. المنصب.		~~6. المنصب.~~	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
				لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	7. المؤهلات الفنية, إن وجدت.		~~8. المؤهلات الفنية, إن وجدت.~~	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	9. أي عضويات مجالس إدارة أخرى, إن وجدت.		~~10. أي عضويات مجالس إدارة أخرى, إن وجدت.~~	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	(ب)تحتفظ الشركة في مكتبها الرئيسي بالسجلات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة و تكون تلك السجلات متاحة للاطلاع عليها بالمكتب الرئيسي اثناء ساعات العمل الرسمية من قبل أي مساهم او أي شخص يكون لديه ما يقنع مجلس الإدارة بمصلحته المشروعة و القانونية في الاطلاع على تلك السجلات.		~~(ب) تحتفظ الشركة في مكتبها الرئيسي بالسجلات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة و تكون تلك السجلات متاحة للاطلاع عليها بالمكتب الرئيسي اثناء ساعات العمل الرسمية من قبل أي مساهم او أي شخص يكون لديه ما يقنع مجلس الإدارة بمصلحته المشروعة و القانونية في الاطلاع على تلك السجلات.~~	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	(ج) لا يجوز فحص دفاتر الحسابات والسجلات من قبل المساهمين الا بعد الموافقة المسبقة من مجلس الإدارة. ويجوز للمحكمة ان تأمر الشركة بإعطاء المساهمين معلومات محدودة وبالقدر الذي لا يتعارض مع مصالح الشركة.		~~(ج) لا يجوز فحص دفاتر الحسابات والسجلات من قبل المساهمين الا بعد الموافقة المسبقة من مجلس الإدارة.~~ ~~ويجوز للمحكمة ان تأمر الشركة بإعطاء المساهمين معلومات محدودة وبالقدر الذي لا يتعارض مع مصالح الشركة.~~	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	Registers		~~Registers~~	
	(A)The Company shall maintain at its main office the following Registers in any media as permitted by applicable law, including electronic media:		~~(A)~~	
	(i)A Share Register		~~(i)~~	
	This shall contain all details as required by applicable laws and rules and regulations of the Financial Market where the shares are listed.		~~This shall contain all details as required by applicable laws and rules and regulations of the Financial Market where the shares are listed.~~	
	(ii) Share Mortgage Register		~~(ii) Share Mortgage Register~~	
	This shall contain details of the names of the mortgagor and the mortgagee, the amount of the debt and a copy of the mortgage deed duly authenticated.		~~This shall contain details of the names of the mortgagor and the mortgagee, the amount of the debt and a copy of the mortgage deed duly authenticated.~~	
	(iii) Property Mortgage Register		~~(iii) Property Mortgage Register~~	
	This shall contain details of all mortgages and charges either created by the Company or arising on property acquired by the Company (other than those created or arising in the normal course of the Company’s business), all of which shall be entered therein within seven (7) days of the creation or acquisition thereof and such Register shall give a clear and reasonable picture of such mortgage or charge.		~~This shall contain details of all mortgages and charges either created by the Company or arising on property acquired by the Company (other than those created or arising in the normal course of the Company’s business), all of which shall be entered therein within seven (7) days of the creation or acquisition thereof and such Register shall give a clear and reasonable picture of such mortgage or charge.~~	
	(iv) Register of the Board of Directors and Company Secretary		~~(iv) Register of the Board of Directors and Company Secretary~~	
	This shall contain the following details in respect of each Director and the Company Secretary of the Company:		~~This shall contain the following details in respect of each Director and the Company Secretary of the Company:~~	
	1. full name;		~~1. full name;~~	
	2. usual residential address;		~~2. usual residential address;~~	
	3. position;		~~3. position;~~	
	4. technical qualifications, if any; and		~~4. technical qualifications, if any; and~~	
	5. Other directorships, if any.		~~5. Other directorships, if any.~~	
	(B) The Registers of the Company referred to in sub-article (a) of this Article shall be maintained at the main office of the Company and shall be open to inspection thereat without charge during normal office hours by any shareholder or any other person demonstrating to the satisfaction of the Board of Directors a valid and lawful interest therein.		~~(B) The Registers of the Company referred to in sub-article (a) of this Article shall be maintained at the main office of the Company and shall be open to inspection thereat without charge during normal office hours by any shareholder or any other person demonstrating to the satisfaction of the Board of Directors a valid and lawful interest therein.~~	
	(C) The books of account and records of the Company may not be inspected by the shareholders except with the prior approval of the Board of Directors. The Court may order the Company to give limited information to the shareholders to the extent that such does not conflict with the interests of the Company.		~~(C) The books of account and records of the Company may not be inspected by the shareholders except with the prior approval of the Board of Directors. The Court may order the Company to give limited information to the shareholders to the extent that such does not conflict with the interests of the Company.~~	
80	The Company shall comply with and abide by Islamic sharia principles, all the provisions of the applicable laws and		The Company shall comply with and abide by Islamic ~~sharia~~ Shari’ah principles, all the provisions of the applicable laws and	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	regulations for the time being in force in the Emirate of Dubai (including without limitation, the provisions of the Commercial Companies Law and any amendments thereto) and subject to Article (81) below should any of these Articles of Association at any time conflict with such laws and regulations the relevant law or regulation shall prevail to the exclusion of the Articles of Association or part thereof with which it is in conflict.		regulations for the time being in force in the Emirate of Dubai (including without limitation, the provisions of the Commercial Companies Law and any amendments thereto) and subject to Article (81) below should any of these Articles of Association at any time conflict with such laws and regulations the relevant law or regulation shall prevail to the exclusion of the Articles of Association or part thereof with which it is in conflict.	
84	يخضع هذا النظام الأساسي لمتطلبات الشريعة الإسلامية والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة، ولا سيما قانون المصرف المركزي وقانون الشركات التجارية والقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985 في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية، كما يخضع لمتطلبات جميع الأنظمة واللوائح والتعليمات التي يصدرها المصرف المركزي والمتطلبات المطبقة في الهيئة.	84	يخضع هذا النظام الأساسي لمتطلبات الشريعة الإسلامية والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة، ولا سيما قانون المصرف المركزي وقانون الشركات التجارية ~~والقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985 في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية~~، كما يخضع لمتطلبات جميع الأنظمة واللوائح والتعليمات التي يصدرها المصرف المركزي والمتطلبات المطبقة في الهيئة.	حذفت الإشارة إلى قانون رقم 6 لسنة 1985 بسبب إلغاء القانون.
	be subject to the requirements of the Islamic Sharia and the in force laws and rules, in particular the Central Bank Law, the Commercial Companies Law and the Federal Law No. (6) of 1985 in respect of the banks, financial institutions and the Islamic investment companies, and it shall be subject to all rules, regulations and instructions issued by the Central Bank and applicable requirements of the Authority.		be subject to the requirements of the Islamic ~~Sharia~~Shari’ah and the in force laws and rules, in particular the Central Bank Law, the Commercial Companies Law ~~and the Federal Law No. (6) of 1985 in respect of the banks, financial institutions and the Islamic investment companies,~~ and it shall be subject to all rules, regulations and instructions issued by the Central Bank and applicable requirements of the Authority.	
85	(أ) ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك، يكون للعبارات التالية المعاني المحددة لكل منها على النحو المذكور أدناه في هذا النظام الأساسي وفي عقد تأسيس الشركة.	85	(أ) ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك، يكون للعبارات التالية المعاني المحددة لكل منها على النحو المذكور أدناه في هذا النظام الأساسي وفي عقد تأسيس الشركة. في حال وجدت تعابير غير معرفة في هذا النظام، فإنه يعتمد تعريف تلك التعابير الواردة في قانون الشركات أو دليل الحوكمة أو نظام الحوكمة المؤسسية للبنوك أو معيار الحوكمة الشرعية، وفي حال التعارض يعتمد التعريف الذي يجب أن يسود قانوناً	التعديل لغرض اعتماد تعاريف التعابير الواردة في القرارات ذات الصلة دون الحاجة لتعريفها جميعها داخل النظام الأساسي.
			"الهيئة العليا الشرعية": وهي الهيئة العليا الشرعية للأنشطة المالية والمصرفية في المصرف المركزي.	للالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
			"معيار الحوكمة الشرعية": ويعني معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن المصرف المركزي بموجب الإشعار رقم (CBUAE/BSD/N/2020/2123) في 3 مايو 2020.	للالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
	"قانون المصرف المركزي" يعني القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 في بشأن المصرف المركزي ونظام النقد وتنظيم الأعمال المصرفية.		**"قانون المصرف المركزي"** يعني المرسوم ~~ب~~قانون ~~ا~~لاتحادي رقم (~~1~~014) لسنة ~~1980~~2018 في بشأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية ~~ونظام النقد وتنظيم الأعمال المصرفية~~.	تغير التعريف بسبب تغير القانون
	"قانون الشركات التجارية" يعني القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2015 بشأن الشركات التجارية وأية تعديلات تطرأ عليه..		**"قانون الشركات التجارية"** يعني المرسوم ~~ب~~قانون ~~ا~~لاتحادي رقم (~~23~~2) لعام ~~2015~~2021 بشأن الشركات التجارية وأية تعديلات تطرأ عليه..	تغير التعريف بسبب تغير القانون
	" ضوابط الحوكمة" مجموعة الضوابط والقواعد التي تحقق الانضباط المؤسسي في العلاقات والإدارة في الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للشركة وتأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.		**" ضوابط الحوكمة"** ~~مجموعة~~ تعني دليل الحوكمة الصادر بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر م) لسنة 2020م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة كما يتم تعديله أو تحديثه أو استبداله من حين الى آخر ~~الضوابط والقواعد التي تحقق الانضباط المؤسسي في العلاقات والإدارة في الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للشركة وتأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.~~	لاعتماد التعريف حسب اسم القرار
			"نظام الحوكمة المؤسسية للبنوك": النظام الصادر عن المصرف المركزي بموجب التعميم رقم 2019/83 بشأن نظام الحوكمة المؤسسية للبنوك وكما يتم تعديله أو تحديثه أو استبداله من حين الى آخر.	لاعتماد التعريف حسب اسم القرار
	"هيئة الفتوى والرقابة الشرعية" تعني الهيئة المنشأة بموجب الباب السابع من هذا النظام الأساسي.		**"~~ل~~لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ~~هيئة الفتوى والرقابة الشرعية~~ "** تعني جهاز معين ~~ال~~هيئة ~~ال~~منشأة ~~ب~~موجب الباب السابع من هذا النظام الأساسي يتكون من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية، يقوم بالرقابة المستقلة على معاملات وأنشطة ومنتجات الشركة والتأكد من التزامها بالشريعة الإسلامية في جميع أهدافها وأنشطتها وعملياتها ومواثيق عملها.	للالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية
			"الالتزام بالشريعة الإسلامية": يعني الالتزام بالشريعة الإسلامية وفق : (1) القرارات والفتاوى، والأنظمة، والمعايير، التي تصدرها الهيئة العليا الشرعية فيما يتعلق بالأعمال والأنشطة المرخص للشركة مزاولتها؛ (2) القرارات والفتاوى التي تصدها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للشركة فيما يتعلق بأعمال وأنشطة الشركة شريطة عدم مخالفتها لقرارات الهيئة العليا الشرعية.	للالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change “compliance with article ( ) of law No.
	"طرف ذات علاقة" يعني رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة وكبار مسؤولي الإدارة التنفيذية والموظفين والشركة وأي شركة يملك ذلك الشخص فيها ثلاثين في المائة (30%) على الأقل من أسهم رأس المال وأي شركة تابعة وزميلة وشقيقة لتلك الشركة.		~~"طرف ذات علاقة" يعني رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة وكبار مسؤولي الإدارة التنفيذية والموظفين والشركة وأي شركة يملك ذلك الشخص فيها ثلاثين في المائة (30%) على الأقل من أسهم رأس المال وأي شركة تابعة وزميلة وشقيقة لتلك الشركة.~~	لاعتماد التعريف حسب القرارات الصادرة دون الحاجة لذكرها في النظام الأساسي.
	"تعارض المصالح" الحالة التي يتأثر فيها حياد اتخاذ القرار بسبب مصلحة شخصية مادية أو معنوية حيث تتداخل أو تبدو أنها تتداخل مصالح الأطراف ذات العلاقة مع مصالح الشركة ككل أو عند استغلال الصفة المهنية أو الرسمية بطريقة ما لتحقيق منفعة شخصية.		~~**"تعارض المصالح"** الحالة التي يتأثر فيها حياد اتخاذ القرار بسبب مصلحة شخصية مادية أو معنوية حيث تتداخل أو تبدو أنها تتداخل مصالح الأطراف ذات العلاقة مع مصالح الشركة ككل أو عند استغلال الصفة المهنية أو الرسمية بطريقة ما لتحقيق منفعة شخصية.~~	لاعتماد التعريف حسب القرارات الصادرة دون الحاجة لذكرها في النظام الأساسي.
	In these Articles and the Memorandum of Association of the Company, unless the subject or context otherwise requires, the following expressions shall have the meanings hereby assigned to them respectively:		In these Articles and the Memorandum of Association of the Company, unless the subject or context otherwise requires, the following expressions shall have the meanings hereby assigned to them respectively. In case of undefined expressions in these Articles, the definition of such expressions contained in the Companies Law, the Governance Guide, or the Corporate Governance Regulation for Banks shall be adopted. In case of contradiction, the definition that has to legally prevail shall be adopted:	
			“**Higher Shari’ah Authority (HAS)**” is the Central Bank’s Higher Shari’ah Authority for financial and banking activities.	
			“**Standard of Shari’ah Governance**” means the standard of Shari’ah governance for Islamic Financial Institutions issued by the Central Bank by notice no. CBUAE/BSD/N/2020/2123 on 3 May 2020.	
	“**Central Bank Law**” means Union Law No. (10) of 1980 concerning the Central Bank, Monetary System and the Organization of Banking;		“**Central Bank Law**” means the Federal Decree ~~Union~~ Law No. (1~~0~~4) of 2018~~1980~~ concerning the Central Bank, ~~Monetary System and~~ the Organization of Financial Institutions and Activities ~~Banking~~;	
	“**Commercial Companies Law**” means Federal Law No. (2) of 2015 concerning Commercial Companies and any amendments thereto;		“**Commercial Companies Law**” means Federal Decree Law No. (32) of 2021~~5~~ concerning Commercial Companies and any amendments thereto;	
	"**Governance Controls**” means the set of rules and controls that achieve the institutional discipline in the relations and management of the company in accordance with the global standards through the assignment of the responsibilities and duties of the Company’s Board members, Board of Directors and the executive management taking into account the protection of shareholders and stakeholders rights.		"**Governance Controls**” means The Governance Guide issued pursuant to Board Resolution No. (03/R.M) of 2020 issued by the SCA concerning adopting the Corporate Governance Guide for Public Joint-Stock Companies as amended, updated or replaced from time to time ~~the set of rules and controls that achieve the institutional discipline in the relations and management of the company in accordance with the global standards through the assignment of the responsibilities and duties of the Company’s Board members, Board of Directors and the executive management taking into account the protection of shareholders and stakeholders rights.~~	
			“**Corporate Governance Regulation for Banks**”: the regulation issued by the Central bank pursuant to circular number 83/2019 concerning Corporate Governance Regulation for Banks as amended, updated or replaced from time to time.	
	“**Legal Opinion & Sharia Control Authority**” means the authority established pursuant to Chapter Seven of these Articles of Association.		“**Internal Shari’ah Supervisory Committee (“ISSC”)**” ~~**Legal Opinion & ShariaShari’ah Control Authority**”~~ means a body ~~the authority~~ established pursuant to Chapter Seven of these Articles of Association comprised of scholars specialized in Islamic financial transactions, which independently supervises transactions, activities and products of the Company and ensures they are compliant with Islamic Shari’ah in all its objectives, activities, operations, and code of conduct.	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article ( ) of law No.
			"**Compliance with Islamic Shari'ah**" refers to compliance with Shari'ah in accordance with: (a) Resolutions, fatwas, regulations and standards issued by the Higher Shari'ah Authority in relation to licensed activities of the Company; (b) Resolutions and fatwas issued by the Internal Shari'ah Supervisory Committee of the Company in relation to the Company's activities and businesses, provided they do not contradict with HAS's resolutions.	
	"**Related Party**" means the Chairman, Vice Chairman, a Director, senior executive management and employees of the Company and any company in which such person holds at least thirty *per cent* (30%) of its share capital and any subsidiary, associated or sister company of such company;		~~"**Related Party**" means the Chairman, Vice Chairman, a Director, senior executive management and employees of the Company and any company in which such person holds at least thirty *per cent* (30%) of its share capital and any subsidiary, associated or sister company of such company;~~	
	"**Conflict of Interest**" means where the neutrality of decision-making is compromised by a material or moral personal interest that overlaps or seems to overlap the interest of related parties with the interests of the Company as a whole or when the professional or official capacity is used in somehow to gain a personal benefit;		~~"**Conflict of Interest**" means where the neutrality of decision-making is compromised by a material or moral personal interest that overlaps or seems to overlap the interest of related parties with the interests of the Company as a whole or when the professional or official capacity is used in somehow to gain a personal benefit;~~	